.

دراسة بعنوان :

" برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية "

الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية

مقدمة من

د. عمر عبدالله كامل

إلى

"الندوة العربية حول التجارة والاستثمار "

والمنعقدة في القاهرة

خلال الفترة من ٢٥ – ٢٦ مايو ١٩٩٧م

تحت رعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
الباب الأول : سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية	٤
الفصل الأول : سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي	٤
الفصل الثاني : برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية الأخرى	٨
الباب الثاني : الآثار السلبية لبرامج الاصلاح وكيفية مواجهتها	١٧
الفصل الأول : الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية	١٧
الفصل الثاني : كيفية مواجهة الدول العربية للآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وتقييم لهذه البرامج	٢٢
الخلاصة	٣١
التوصيات	٣٤
ملحق احصائي	٣٧
مصادر الدراسة	٤٦

الإيجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية

مقدمة :

أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية مع مطلع الثمانينات والمتمثلة في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية ومنها العربية وارتفاع أسعار الفائدة ، واشتداد الضغوط الحمائية في الدول الصناعية ، وركود النمو الاقتصادي الدولي وضعف نمو التجارة الدولية ، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ظل العديد من الدول العربية يعاني منها والتي انعكست في ارتفاع معدلات التضخم وركود معدلات النمو ، وتدني الاحتياطيات الرسمية ، وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية وعجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية وأعباء خدمتها وتراكم المتأخرات ووجود فجوة بين الادخار والاستثمار ، واتجاه قيمة العملة الوطنية إلى الانخفاض ، وفي الوقت نفسه أدى التدهور الحاد في أسعار النفط إلى انحسار العائدات البترولية للدول العربية المصدرة له ، وانخفاض القيمة الحقيقية لها في الوقت الذي زادت فيه قيم السلع الصناعية ، وزيادة الضغوط على موازناتها في ضوء عدم استقرار الإيرادات العامة .

وإزاء التحديات الضخمة التي فرضها الواقع الاقتصادي المتغير منذ مطلع الثمانينات على الدول العربية ، كان من الطبيعي بروز قضايا التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والتي ارتكزت على دعامتين أساسيتين ، أولهما العمل على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين وضع المدفوعات الخارجية ، وثانيهما هو تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لحسن تخصيص الموارد وتنميتها .

فبالنسبة لاستعادة التوازن الكلي ارتكزت جهود التصحيح على السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى ترشيد الطلب المحلي ليتلاءم مع مستوى الموارد المتاحة ، ولتحقيق ذلك عمدت الدول المعنية إلى تقليص عجز الموازنات الحكومية من خلال ترشيد النفقات وتنمية الايرادات والحد من توسع السيولة المحلية وتوجيه الائتمان للقطاعات الانتاجية ، بالاضافة إلى الاصلاحات في مجال سعر الصرف بهدف جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج سلعا بديلة للواردات .

أما الاصلاحات الهيكلية المنفذة في اطار برامج التصحيح الشامل فقد شملت العديد من المجالات أهمها اصلاح النظام الضريبي وإعادة هيكلة المؤسسات العامة من خلال برامج التخصيص ، واتباع سياسات واقعية لسعر الصرف ، وتخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع وتحرير الاستثمار، وإصلاح الجهاز المصرفي شاملاً

تحرير أسعار الفائدة، وتطوير واستحداث أدوات مالية جديدة والتحول باتجاه الاعتمـاد علـى الوسائل غير المباشرة في ادارة السياسة النقدية وتعزيز ملاءة البنوك التجارية وتقوية وسائل الرقابة عليها ، وأخيراً إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاسـتيراد وتبـسيط الاجراءات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفة الجمركية ، وتشجيع القطاع الخـاص لتـولي الـدور الرئيسي في الانتاج والتصدير والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وتحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والتوجيه الاداري المركزي وافساح المجال أمام آلية السوق لتقوم بالدور الأساسي فـي تخـصيص الموارد .

واذا كانت برامج الاصلاح الاقتصادي لها آثارها الايجابية مـن تخفـيض لمعـدلات التـضخم وتقليص عجز الموازنات الحكومية وتزايد معدلات النمو الاقتصادي ، وإن كانت متواضعة بـل تكاد تنعدم في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان والتضخم المستورد ، فإن هناك آثار سـلبية نتجت عن تطبيقها تمثل أهمها في تفاقم مشكلة البطالة وتآكل الطبقـة الوسـطى وانخفـاض نصيب الأجور ، وسوء توزيع الدخل القومي .

وفي ضوء التغيرات السابق ذكرها فاننا سنقوم في هذه الدراسة بمناقشة بـرامج وسياسـات التصحيح الاقتصادي والهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية وما يواجهها مـن تحـديات ، وآثار هذه السياسات والدروس المستفادة منها مقارنة بما تم من تجارب عالميـة فـي هـذا المجال ، وسنقتصر على دولة المكسيك .

هذا وسوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب :

<u>الباب الأول بعنوان</u> : سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية .

الفصل الأول : سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الثاني : سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية الأخرى .

<u>الباب الثاني بعنوان : الآثار السلبية لبرامج الإصلاح وكيفية مواجهتها .</u>

الفصل الأول : الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية

الفصل الثاني : كيفية مواجهة الدول العربية للآثار السلبية للإصلاح وتقييم هذه البرامج .

<u>الباب الثالث : بعض التجارب العالمية في مجال الإصلاح الاقتصادي : تجربة المكسيك .</u>

<u>الخلاصة والتوصيات .</u>

الباب الأول
سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية

الفصل الأول
سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي

تمر اقتصاديات الدول الخليجية بفترة تكيف وتغيرات هيكلية لم يسبق لدول المنطقة أن شهدتها من قبل ، وتتصف برامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقتها بأنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتمشى مع الظروف الاقتصادية العالمية منذ اتجاه أسعار البترول في أوائل الثمانينات إلى الانخفاض بشكل ملحوظ انعكس في تدني العائدات النفطية من حيث السعر والقيمة الحقيقية ، الأمر الذي حدا بهذه الدول نحو ترشيد الانفاق والسحب من الاحتياطيات الدولية والاعتماد على الدين العام الداخلي في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإعادة النظر في البرامج الاستثمارية الطموحة المتعلقة ببعض المشروعات الانمائية مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل معدل الطلب على مشروعات هياكل البنية الأساسية وتطوير المرافق والمشروعات العامة ، وعدم اتخاذ اجراءات فعالة في إحلال العمالة الوطنية لضعف السياسات التدريبية .

واذا كانت الدول الخليجية قد درجت خلال فترة السبعينات والثمانينات على المحافظة على سياسات يكون للقطاع العام فيها دور نشط سواء في ملكية وسائل الانتاج أو في توفير السلع والخدمات بأسعار مدعومة ، وتميزت تلك الفترة بعدم وجود عجوزات مالية كبيرة تلزم اعتماد اسلوب ترشيد الانفاق تبعا للأولويات ، كما ظلت الحكومات الخليجية محافظة على وضعها كأكبر جهة موظفة لليد العاملة خاصة الوطنية منها ، كما كان القطاع العام أكبر مستهلك للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي ، فإن السنوات القليلة الماضية التي شهدت تراجع ايرادات البترول قد شهدت أيضا محاولة دول المنطقة أن تحافظ على معدلات الانفاق الحكومي عند مستوياتها السابقة ، الأمر الذي ترتب عليه أن سجلت هذه الدول عجزاً متواصلاً في الموازنات العامة ، حيث بلغ متوسط نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي الستة خلال الفترة من عام ١٩٩٠م إلى عام ١٩٩٤م أكثر من ١٠% سنويا ، كما انعكس عجز الميزانية على الحسابات الخارجية فسجلت عدة دول منها عجزاً كبيراً في

حساباتها الجارية ، بل إن هذا العجز سجل أرقاما قياسية في عام ١٩٩١م (عقـب أزمـــة الخليـج) بلغت نسبتها ٥ر٣١% من الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس مجتمعـــة .

وكانت دولة الكويت على قمة دول مجلس التعاون من حيث نسبة العجز إلى الميزانيـة حيـث بلغت ٨ر١٧٤% تلاها السعودية ٩ر٣١% ثم سلطنة عمان ٢ر٧% ثم دولـة قطـر ٦ر٥% فالبحرين ٤ر١% وأخيرا الامارات ٥ر٠% .

ومن أجل مواجهة الاختلالات المالية ، بدأت حكومات المنطقة في البحث عن الوسائل الكفيلـة بتعزيز الايرادات غير النفطية ، وتقليص الانفاق العام من خـلال تخفـيض تكـاليف عقـود الانشاءات وتجميد التوظيف والاستخدام في القطاعات الحكومية ، وتقليص الدعم (حيث تـدفع الحكومة الكويتية - على سبيل المثال - ٩٠% من تكاليف الكهربـاء للأفـراد ، ٧٥% مـن تكاليف مياه الشرب ، كما تتحمل الدول تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والمكالمات التليفونية المحلية، وتقديم مساكن للمتزوجين حديثاً) والحد من الانفاق على المشاريع الجديدة ، وحدوث بعض التأخير في مستحقات المقاولين (مما ضاعف العوامل الانكماشية في السوق إذ حدث ذلك متوافقاً مع تخفيض الانفاق الحكومي) ، وبالتالي أمكن تخفيض الانفاق العام الاجمالي لـدول مجلس التعاون الخليجي من ٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢م إلى ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ، ووصل في عام ١٩٩٦م إلى نحو ٦٩ مليار دولار .

وتجدر الاشارة إلى أن آثار التشدد المالي في دول المجلس تظهر من خلال رصـد تطـورات عجز الموازنات العامة خلال السنوات القليلة الماضية ، فقد انخفض إجمـالي العجـز لـدول المنطقة بنحو ٦% خلال عام ١٩٩٦م ليصل إلى ٥ر١٠ مليار دولار بعد أن كان ٢ر١١ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ، وكان هذا العجز قد سجل رقما قياسيا في عام ١٩٩١م حـين بلـغ ٨ر٥٧ مليار دولار ، أما بالنسبة لنسبة العجز في الميزانية إلى اجمالي الناتج المحلـي فقـد انخفضت في السعودية إلى ٥ر٣% في عام ١٩٩٥م (مقابـل ٩ر٣١% فـي عـام ١٩٩١م) والـى ٦ر٧% في عمان (مقابل ٢ر٧%) وإلى ١ر١٦% في الكويت (مقابل ٨ر١٧٤%) بينما ارتفعت إلـى ٦ر٩% في البحرين (مقابل ٤ر١%) والى ٠ر٧% في الامارات (مقابل ٥ر٠%) ، أما في قطر فقـد بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ٧ر١٢% في عام ١٩٩٥م مقابـل ٦ر٥% فـي عـام ١٩٩١م .

ولـم تقتصر الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي على تخفـيض الانفاق الحكومي بل شملت أيضا اصدار سندات حكومية كوسيلة آمنة لتمويل عجز الموازنة العامة .

وعلى الجانب الآخر وضمن الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي الاتجاه نحو بدء تبني برامج للتخصيص وإن لم تتخذ خطوات جدية في هذا الاتجـاه ، وكـان البنـك الدولي قد أوصى بخصخصة ٧٥% من جميع الشركات والمؤسسات التي تديرها الحكومة الكويتية .

كما اهتمت الدول الخليجية بتحرير تجارتها الخارجية ضمن برامج التصحيح الهيكلـي وذلـك بهدف تنمية صادراتها واستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة للتـصنيع مـن أجـل التـصدير ، ولتحقيق ذلك اتجهت هذه الدول إلى تبسيط نظم اجراءات التجارة والجمارك واعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، والاعفاء من الضرائب علـى عائـدات التـصدير والسعي إلى الانضمام إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث انضمت بالفعل كـل من الكويت وقطر والبحرين ، كما قدمت المملكة العربية السعودية طلبا للانضمام إلى المنظمة ، ويتوقع أن تحذو سلطنة عمان حذوها في القريب العاجل .

وفي مجال الاصلاح الضريبي ، فقد اتجهت بعض دول الخليج إلى اصلاح نظمهـا الـضريبية وفرض رسوم خدمات على الانتفاع مثل رسوم الطرق والمواصلات ، وقد كان للكويت وعمان قصب السبق في هذا المضمار ، ففي عام ١٩٩٥م اقترحت وزارة المالية والتخطيط الكـويتي فرض ضريبة مبيعات على السلع المصنعة محليا تكون مساوية للرسوم الجمركية المفروضـة على السلع المستوردة ، على أن ترتفع هذه الرسوم من ٤% عام ١٩٩٥م إلى ١٠% بحلـول عام ٢٠٠٠م ، كما زادت المملكة العربية السعودية رسوم الكهرباء والتلفون والمياه وإن لـم تصل إلى التكلفة الحقيقية وفرضت رسوماً على تأشيرات العمل والإقامة وتجديدها .

وبدأت سلطنة عمان تفرض ضرائب على أرباح الشركات التجارية منذ عـام ١٩٩٤م حيـث يتعين على الشركات حاليا أن تدفع ضريبة على أرباحها السنوية التي تزيد عن ٣٠ ألف ريال عماني (١ر٦٧ ألف دولار) وهناك حديث يدور حول فرض ضريبة مبيعات على السلع الكمالية لتقليص الاستهلاك الزائد ، كما تم مؤخرا فرض ضريبة على المؤسسات التي تستخدم عمالـة أجنبية تدفع الشركة بموجبها سنوياً مبلغاً محدداً عن كل عامل أجنبي تستخدمه على أن يستفاد من هذه الضريبة في تغطية تكاليف تدريب العمالة الوطنية العمانية ، وهذا الاتجـاه يجـب أن تفكر فيه دول مجلس التعاون الخليجي بشيء من الجدية .

ومما يوضح أن المشاكل التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي غير مستعصية أن هـذه الدول نجحت في إرساء مبادىء الحرية الاقتصادية واتبعت سياسات الانفتاح الاقتصادي منـذ أوائل السبعينات مما أدى إلى قيام قطاع خاص نشط وإن كان دوره مازال محدوداً خاصة فـي

مجال الصناعات الاستخراجية وانتاج الطاقة واستغلال الثروات الوطنية والصناعات الاستهلاكية للسلع الأساسية للمواطنين ، كما تراجعت معدلات التضخم إلى أقل من ٢% خلال السنوات الماضية ، إلا أن اتجاه القطاع الخاص للصناعات الاستهلاكية والبديلة للواردات مازالت الصفة الغالبة للصناعة الخليجية عدا بعض الصناعات البتروكيماوية الأساسية .

كما حافظت أسعار صرف العملات الخليجية على ثباتها أمام الدولار (نظراً لأن الدولار هو عملة التصدير للسلعة الأساسية من النفط والغاز ، وقد أدى ذلك إلى تأثير مباشر على تذبذب القيمة الحقيقية للايرادات ولم تنجح محاولة الدول المصدرة للبترول لاستخدام الدينار العربي) ، كما تتمتع المنطقة بمستويات عالية من معدلات دخل الفرد ، إذ بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٨٣١٢ دولاراً في عام ١٩٩٥م ، وإن كان هذا المتوسط قد أخذ في التراجع حيث انخفض في الكويت من ١٢٠٧٨ دولار عام ١٩٧٥م إلى ١٠٤٣٠ دولار عام ١٩٨٧م ، وفي السعودية انخفض المتوسط من ٥٤٧٣ر٥ دولار إلى ٥٠٦٧ر٨ دولار خلال نفس الفترة ، وفي الامارات انخفض من ١٧٨٥٢ر١ إلى ١٦٤١٢ر٨ دولار ، فضلا عن أن هذه الأرقام لاتعكس عدالة التوزيع والتي ظهرت بشكل واضح في احصائيات الأموال السائلة المودعة في البنوك الأوربية .

وأيضا يعتبر الدين الخارجي لدول المنطقة منخفضا ، بل أنه لايوجد على الاطلاق في بعض الحالات ، كما أن الدين الداخلي لم يصل بعد إلى معدلات مرتفعة مقارنة بالدخل القومي إلا في دولة واحدة .

الجدير بالذكر أن اقتصادات الدول الخليجية سجلت خلال عام ١٩٩٥م معدلات نمو موجبة بالأسعار الجارية حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الكويت ٢ر٨% وفي الامارات ٣ر٧% وفي عمان ٤ر٦% وفي السعودية ٣ر٤% وفي البحرين ٤% وفي قطر ٩ر١% ولكن إذا أخذنا معدلات التضخم في الاعتبار فإن معدلات النمو الحقيقية - وكما أشار صندوق النقد الدولي في التقرير المعنون "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر مايو ١٩٩٦م تنخفض في السعودية إلى (-) ٨ر% وفي الكويت إلى (-) ٣ر% وفي الامارات إلى ٣% وفي سلطنة عمان إلى ٢% وفي البحرين إلى ٦ر١% وفي قطر إلى ١% .

كما ارتفعت الايرادات النفطية في عام ١٩٩٥م بنحو ٧ر٧٤ مليار دولار أي بزيادة بنسبة ٨ر١٠% عن مستواه في عام ١٩٩٤م وإن كان ذلك لايعكس القيمة الحقيقية لها ، ومازالت

الدول الخليجية عاجزة عن إنشاء منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة وبشكل عام لم يحقق مجلس التعاون الخليجي في الجانب الاقتصادي نفس النجاح الذي حققه في الجانب السياسي .

ولازالت دول المنطقة تعاني من كثافة الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية والتي تحول مبالغ ضخمة سنوياً ، كما لم يفتح أمامها مجالات إعادة استثمار جزء منها داخل دول المنطقة وإن كان هناك بعض الخطوات المبدئية ، ولقد بلغ الأمر في بعض الأحيان ظهور ظاهرة جديدة وهي البطالة المستوردة وهي حالة خاصة بدول المنطقة .

الفصل الثاني

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية الأخرى

ويقصد بذلك البرامج التي طبقتها كل من مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر ، وقد حرصت هذه الدول على التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدتها في تنفيذ مجموعة من السياسات الضرورية للاصلاح الاقتصادي ، واسقاط جزء من المديونية الخارجية حيث استطاعت هذه الدول تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد النفقات الجارية وخفض الدعم واصلاح النظام الضريبي ، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية ، واصلاح وتدعيم الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة ، وتحديد سعر واقعي للصرف ، وتحرير الأسعار المحلية للسلع وتعديلها لتعكس التكلفة الاقتصادية بوجه أفضل ، وأخيرا تطبيق برامج الخصخصة واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص خاصة في قطاعات الانتاج الموجه للتصدير .

وسوف نتعرض بشيء من الايجاز لأهم ملامح برامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها هذه الدول ، والنتائج التي حققتها من وراء هذه البرامج سواء كانت إيجابية أو سلبية .

١- ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر :

ارتكز برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر في يوليو ١٩٩١م (*) بمساندة صندوق النقد الدولي على عدة محاور أهمها :

أ – إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام :

ويشمل ذلك وقف تمويل استثمارات شركات قطاع الأعمال العام من خلال موازنة الدولة ، ومنح القروض المصرفية لهذه الشركات على أسس تجارية بحتة دون أية ضمانات من جانب

الحكومة ، وإقرار قانون جديد لاعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام يحولها إلى شـركات مساهمة خاضعة لشركات قابضة ، وأوقف الدعم المقدم لهذه الشركات ، وأن تقـوم شـركات قطاع الأعمال العام بتمويل برامجها الاستثمارية عبر الاقتراض من سوق رأس المال والعمـل على اصلاح هياكلها المالية .

(*) كانت مصر قد اتفقت مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٨٧ على إعادة جدولة ديونها .

ب – سياسات تحرير الأسعار :

ويشمل ذلك تحرير أسعار السلع التنافسية التي تتمتع بدرجة عالية من الحماية بحيث ترتفـع إلى مستوى الأسعار العالمية لمثيلاتها ، ورفع "أسعار المنتج" للقطن ليصل إلى السعر العالمي وإلغاء التسويق التعاوني للقطن ، وزيادة أسعار المنتجات النفطية وتحريك أسعار الكهرباء .

ج – السياسات الاستثمارية :

شمل ذلك الغاء نظام تصاريح الاستثمار لمشروعات القطاع الخاص ، والغاء الرسـوم التـي كانت تتقاضاها الهيئة العامة للاستثمار مقابل الموافقة المبدئية على المشروعات الاستثمارية ، والغاء ضريبة الدمغة النسبية على رؤوس الأموال ، وبالنسبة لنشر عقود التأسيس والأنظمة الاساسية للمشروعات التي تتخذ شكل شركات ، فقد تقرر الغاء أعباء الاشـهار ، وتخفـيض رسوم التوثيق بالشهر العقاري ، واختصار عـدد المـستندات المطلوبـة لتأسـيس شـركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة الى ثلاثة مستندات فقط بدلا مـن ١٧ مستند .

د – في مجال الصرف الأجنبي :

تم التوحيد الكامل لسعر صرف الجنيه المصري والتحرير الكامل لكافة المعاملات مـع العـالم الخارجي مع السماح لشركات الصيرفة بمزاولة نشاطها في سوق الصرف .

هـ– في مجال تحرير المبادلات التجارية :

تم تطبيق نظام جداول "التعريفة الجمركية" والنزول بنسبة التعريفة تمشيا مع مقررات الجات ، مع التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية .

و – في مجال الاصلاح النقدي :

تم زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية تمشيا مع مقررات لجنة بازل وتحرير أسعار الفائدة ، وإصدار أذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، كما تم السماح بإصدار صناديق الاستثمار ، وإنشاء شركات للسمسرة والتداول .

ز – تبني برامج الخصخصة :

حيث تضمن ذلك طرح بعض الأصول للبيع وبما لايقل عن ٢٥ شركة كل عام .

ح – نتائج برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر :

بدأ الاقتصاد المصري في جني ثمار الاصلاح الاقتصادي ، وكان الأداء الاقتصادي المصري قويا ويفوق جميع التوقعات ، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر١% عام ٩٢/٩١م (بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي) الى ٩ر٤% في عام ٩٦/٩٥م ويتوقع أن يصل الى ٧ر٥% في عام ٩٧/٩٦م ، وأيضا انخفض معدل التضخم من أكثر من ٢٠% قبل بدء تنفيذ البرنامج الى نحو ٢ر٧% عام ١٩٩٦م، ويتوقع أن يصل الى حوالي ٦% في عام ١٩٩٧م

كما أمكن تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من حوالي ٢٢% قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي الى ٣ر١% عام ٩٦/٩٥م ويتوقع أن يصل الى أقل من ١% في عام ٩٧/٩٦م ، وزادت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري حتى بلغت ١ر١٩ مليار دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٦م ، أما فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية فقد انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات السلعية الى ٤٣% في عام ٩٦/٩٥م مقابل ٥٣% عام ٩٤/٩٣م .

كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، إذ بلغ نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي عام ٩٦/٩٥م حوالي ٦٥% مقابل ٢ر٥٧% في عام ٩٢/٩١م (قبل تنفيذ البرنامج) ، أما استثمارات القطاع الخاص فقد بلغت نسبتها ٥٠% في عام ٩٦/٩٥م مقابل ٤٢% عام ٩٢/٩١م ومن المستهدف أن تتراوح مابين ٧٠ - ٧٥% مستقبلا .

أما بالنسبة لسوق المال فقد بلغ عدد المشروعات المنشأة في اطار القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ نحو ١٦٧ شركة جملة رؤوس أموالها ٥٣٢ مليون جنيه حتى ١٩٩٧/٣/٣١م ، وبلغت قيمة التداول في عام ١٩٩٦م حوالي ١١ مليار جنيه ، وبلغ رأس المال السوقي في نهاية ١٩٩٦م

نحو ٤٨ مليار جنيه ، أما عن الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٩٧م فقد بلغت قيمة التـداول ٢ر٧ مليار جنيه ورأس المال السوقي ٦٠ مليار جنيه .

وفيما يتعلق بتطبيق برنامج الخصخصة وماتم انجازه ، فقد تم تخصيص مافيمتـه ١١ مليـار جنيه من أصول شركات القطاع العام ، كما تم اعداد أصول للتخصيص تبلغ قيمتهـا ٧ مليـار جنيه ، وتم بيع مافيمته ٤ مليار جنيه للعاملين بالشركات التابعة ، ولقـد حـددت الـشركات القابضة التي تضمن البرنامج إعادة هيكلتها حـوالي ٦٨ مؤسـسة وشـركة خـلال الفتـرة ١٩٩٦/٩٤م .

٣- المملكة المغربية

أ – ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

اضطرت الحكومة المغربية في ضوء ظهور اختلالات في مختلف قطاعات الاقتـصاد المغربـي آواخر السبعينات وبداية الثمانينات نتيجة للتحول السلبي في شروط التبـادل التجـاري إلـى تطبيق برنامج تصحيح شامل ، وابرام أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٣م ، وكان من أهم ملامح الاصلاح الاقتصادي خفض الدعم على السلع الغذائية والتموينية وخفض معدلات نمو الائتمان المحلي ، وتخفيض الانفاق الاستثماري والعام ، واستحداث ضريبة علـى القيمة المضافة VAT ، وتحرير أسعار السلع ، وتحرير التجارة الخارجيـة ، ورفـع أسـعار الفائدة على الودائع والمدخرات ، وجعل الدرهم المغربي قابلا للتحويل في أسـواق الـصرف الأجنبي ، وتطبيق برنامج للخصخصة .

ب – نتائج البرنامج :

في ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٣م استطاعت المغرب أن تحقق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي من مجموع الدول ذات المديونية العالية خـلال الفتـرة مـن ٨٢ - ١٩٩٠م حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة ٤% مقابل معدلات تراوحـت بين ٥ر١ - ٥ر٢% في الدول الأخرى ، وقد واصل معدل النمو الاقتصادي المغربي ارتفاعـه ليصل إلى ١ر١٢% في عام ١٩٩٤م ، وإن كان قد سجل معدلاً سـالباً بلـغ ١% فـي عـام ١٩٩٥م وذلك نتيجة لموجة الجفاف التي شهدها المغرب في ذلك العام ، والتـي كـان لهـا انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي ، كما تم تقليص العجز الكلي في الميزانية من ٤ر١٠%

في عام ١٩٨٣م (قبل تنفيذ برنامج الاصلاح) الى ٤% في عام ١٩٩٠م ثم الى ٣% في عـام ١٩٩٣م وان ارتفع الى ٣ر٥% في عام ١٩٩٥م .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فقد شهدت منذ بداية التسعينات ارتفاعا مـستمراً ، حيـث تصاعد صافي الاستثمارات المباشرة من ٤٦٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣م الى ٥٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤م أي بزيادة بنسبة ٢٣% ، كما ارتفع صافي استثمارات المحفظة خـلال نفس الفترة من ٢٤ مليون دولار الى ٢٣٨ مليون دولار أي بزيادة بنسبة ٩٠٠% ، ويرجـع هذا الارتفاع غير المسبوق في استثمار المحفظة الى الاقبال الكبير مـن جانـب المـستثمرين الأجانب على شراء أسهم شركات القطاع العام التي طرحتها الحكومة للبيع في البورصة فـي اطار عملية الخصخصة .

والواقع أن برنامج الخصخصة في المغرب يمثل جزءا مهما ومكوناً عضويا لبرنامج الاصلاح الهيكلي الخاص بالمغرب ، حيث استطاعت الحكومة المغربية من خلال تخفيض أعباء مشاريع القطاع العام عن ميزانية الدولة التي وصلت الى ٤ر٢% من الناتج المحلي الاجمالي في بداية الثمانينات إلى أقل من ١% خلال العام الأخير .

٣- تـونـس :

أ – ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

تحول الاقتصاد التونسي منذ بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي فـي عـام ١٩٨٦م مـن اقتصاد يتميز بهيمنة القطاع العام الى اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على آليات الـسوق ، وقـد استهدف البرنامج تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وأسعار الفائـدة ، وتـشجيع الاسـتثمار الخارجي واجراء الاصلاحات الهيكلية في القطاع العام ، وطرح أسهم بعض شركاته للاكتتـاب العام ، فضلا عن تحديث النظام المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية التي أنشئت في عـام ١٩٩٠م ، واصلاح النظام الضريبي ، وتحرير المعاملات المالية الخارجية ، وتحويل الـدينار التونسي الى عملة قابلة للتحويل ، وانشاء سوق صرف العملات فيما بين البنوك ، واعطـاء دور متزايد للقطاع الخاص .

ب – نتائج البرنامج :

حقق الاقتصاد التونسي خلال الأربعة أعوام الأولى من المخطط الثامن ١٩٩٦/٩٢م معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٤ر٨% سنويا ، مقابل معدل بلغ ٣ر٥% في عام ١٩٩٠م وقد أمكن تحقيق هذا المعدل خلال سنوات الخطة ١٩٩٦/٩٢م بفضل الأداء الجيد فـي قطاعـات الصناعة والصادرات والسياحة ، وارتفعت نسبة الادخار الى ٢١ر٧% مـن النـاتج ، بينمـا تقلص عجز الموازنة العامة الى ١ر٦% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥م بعـد أن سجل ١٠ر٣% في عام ١٩٩٠م ، حيث استطاعت الحكومة التونسية زيادة ايرادات الموازنـة بنسبة تجاوزت ٢٠% ، وذلك في ضوء الارتفاع في الايرادات الضريبية في اطـار الاصـلاح الضريبي الشامل ، كما تم التحكم بصورة أفضل في المديونية الخارجية ، حيث لم تمثل خدمـة الدين سوى ٢٠% من عائد الصادرات من السلع والخدمات .

وفي مجال السوق المالية ، فقد جاء انشاء بورصة تونس في عام ١٩٩٠م كنتيجـة حتميـة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي ، وقد حققت البورصة ارتفاعا ملحوظا في قيمة التـداول الكلـي خلال عام ١٩٩٥م ، اذا ارتفعت من ٥٣١ مليون دينار في عام ١٩٩١م الـى ٩٢٨ مليـون دينار في عام ١٩٩٥م ، مسجلة زيادة بنسبة ٧٥% ، ومن جهة أخرى سجل مجمـوع رأس المال العام في البورصة تطورا كبيراً ، إذ تضاعف مستواه أكثر من ثمان مرات خلال الفتـرة ١٩٩٥/٩٠م ليبلغ ٣٦٥٥ مليون دينار ، وشهدت العلاقة بـين مجمـوع رأس المـال فـي البورصة واجمالي الناتج المحلي تقدما ملحوظا (وهي علاقة لقياس مساهمة السوق الماليـة في تمويل الاقتصاد) حيث ارتفعت الى ٢١ر٢% في عام ١٩٩٥م مقابل ١٥ر٨% فـي عـام ١٩٩٤م وكانت هذه النسبة قد سجلت ٤ر١% ، ٦ر٨% في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٣م .

أما فيما يتعلق ببرنامج الخصخصة فقد تمكنت السلطات التونسية في اطار برنـامج الحكومـة القائم على استراتيجية البدء بتخصيص المؤسسات الضعيفة من تخصيص ٤٨ منشأة من أصل ٨٠ منشأة ، وقد حققت هذه العملية موارد للدولة بلغت قرابة ٢٠٠ مليون دينار .

٤- الأردن :

أ - ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

قامت الأردن في عام ١٩٨٩م بتوقيع برنامج تصحيح هيكلي اقتصادي مـع صـندوق النقـد الدولي لمدة خمس سنوات ، وقد تضمن الاتفاق بنودا تدعو إلى رفع الدعم وتخفـيض عجـز الموازنة من خلال فرض ضرائب جديدة في عام ١٩٨٩م ، ١٩٩١م بهدف ترشيد الاستهلاك ،

وعقب أزمة الخليج وتراجع تحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج والذين قدر عددهم بـأكثر من ٣٠٠ ألف أردني فضلا عن فقدان أسواق الخليج التصديرية ، فقد لجأت الأردن إلى عقـد اتفاق ثان في عام ١٩٩١م مع صندوق النقد الدولي لمدة ٧ سنوات حتى عام ١٩٩٨م ، وفي ضوء ذلك وافق نادي باريس في منتصف عام ١٩٩٢م على إعادة جدولة حوالي ٩٠٠ مليون دولار ، وقد تضمن الاتفاق الثاني مع الصندوق أهدافا من شأنها تضييق العجز في الحـساب الجاري وتخفيض التضخم ، وإعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات المصرفية ، والحد مـن توسـع عرض النقود ، وخفض الانفاق والاستهلاك الحكومي والخاص ، وخفـض معـدل البطالـة ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض الجمارك على الواردات ، وفرض ضرائب علـى انتـاج السلع بالاضافة إلى ضريبة المبيعات ، وكذلك اللجوء إلى بيع المؤسسات العامة إلى القطـاع الخاص وادخال تعديلات جوهرية على قانون تشجيع الاستثمار .

ب – نتائج البرنامج :

حققت الأردن نمواً قياسياً في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢م بلغـت نـسبته ٢ر١٧% بالأسعار الجارية و ٣ر١١% بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٥م متجاوزة في ذلك معدل النمو الذي استهدفه صندوق النقد الدولي والبالغ ٤% ، حيث سجلت الأردن أعلى نسبة استثمار في تاريخها في عام ١٩٩٢م ، إذ قدرت نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلـي الاجمـالي ٣٠% مقابل ٢٢% في عام ١٩٩١م وبلغت مساهمة رأس المال الخـاص والحكـومي ٣٦% والأجنبي ٩% .

هذا وقد واصل معدل النمو الاقتصادي تسجيله لمعدلات مرتفعة في السنوات التالية بلغ ١ر٩% في عام ١٩٩٣م ونحو ١٠% في عام ١٩٩٤م ، كما سجل فـي عـام ١٩٩٥م معـدلاً بلـغ ٣ر١٠% بالأسعار الجارية .

وكان الأردن قد تعرض في عام ١٩٨٨م لأزمة اقتصادية حاده تـسببت فـي ارتفـاع معـدل التضخم إلى ٢٦% في عام ١٩٨٩م انخفض إلى ٢ر٨% في عام ١٩٩١م والى ٤% في عام ١٩٩٢م وهو معدل يقل عن أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي البالغة ٧% لعـام ١٩٩٣م ، ٥ر٤% لعام ١٩٨٨م .

أما بالنسبة لميزانية الدولة فقد نجحت الأردن في تحقيق جانب كبير في ميدان المالية العامـة نتيجة استمرارها في تبني نهج الاصلاح المالي واتباع سياسة مالية انضباطية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي ، وتمكنت في هذا الميدان من تحقيق خفض مستمر في العجز الكلي للميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك من نحو ٨ر٦% في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٣ر١% في عام ١٩٩٥م ، حيث ارتفعت الايرادات العامة بنـسبة ٦٦% في عام ١٩٩٥م عن مستواها في عام ١٩٩٠م بينما ارتفعت النفقات بنسبة ٣٣% .

وفي مجال التخصيص باشرت الحكومة الأردنية تحويل عدد من المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة عامة ، كخطوة أولى تجاه التخـصيص ، شـملت مؤسـسة المواصـلات الـسلكية واللاسلكية ، ومرفق الكهرباء ومؤسسة النقل العام والخطوط الجوية الملكية .

٥- الجزائـر

أ - ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

عقب انخفاض أسعار البترول في عام ١٩٨٦م ، ادركت الجزائر أهمية اجراء تحولات جذريـة في اقتصادها حيث تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام ويعتمد على التخطيط المركـزي إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ويسير حسب آليات السوق ، ويعتبر عـام ١٩٩٤م البداية الفعلية للاصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر حاليا عندما وقعت اتفاق مساندة مـع صندوق النقد الدولي لمدة عام ، واستمرت الجزائر في الاصلاحات التي شملت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بعد توقيعها لاتفاق ثان مع الصندوق في مايو ١٩٩٥م لفترة ثلاث سنوات .

وقد شمل برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ادخال تعديلات على نشاط البنـك المركـزي والتي تضمنت توسيع نطاق صلاحياته واصدار قانون النقد والائتمان في عام ١٩٩٠م ، كمـا قامت الدولة في عام ١٩٩٣م بإعادة رسملة بنوك القطاع العام الخمسة الكبرى بهدف تقويـة القاعدة الرأسمالية لهذه البنوك ، والسماح للبنوك بالتوجه إلى السوق المالي للحصول علـى التمويل بدلا من اللجوء إلى خزانة الدولة ، ووضع سقوف ائتمانية على القروض التي تمنحها البنوك بحيث لاتزيد عن ٢٥% من الودائع ، كما تضمن برنامج الاصـلاح الرفـع التـدريجي

للدعم على عدد من السلع ، حيث بلغت نسبة تحرير الأسعار الاستهلاكية ٩٠% في نهاية عام ١٩٩٥م ، والعمل على تخفيض العجز في الميزانية العامة ، وتخفيض معدل التضخم .

كما تم في شهر ابريل ١٩٩٤م تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة ٤٠% في اطـار برنامج التصحيح ، واعطاء أولوية للاستثمارات الأجنبية حيث صدر في يناير ١٩٩٤م قـانون الاستثمار الذي يقدم جميع الضمانات المعمول بها دولياً للمستثمرين الأجانب .

ب – نتائج البرنامج :

استطاعت الجزائر بفضل برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها مـن تحقيـق نتـائج ايجابيـة انعكست في ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حيـث سـجل بالأسـعار الجاريـة ٧ر٢٣% في عام ١٩٩٢م انخفض ٢ر١١% في عام ١٩٩٣م ، ثم عاود ارتفاعه مرة أخرى في عامي ١٩٩٤م ، ١٩٩٥م حينما سجل ٩ر٢٦% ، ٩ر٣٣% على التوالي .

أما بالنسبة للعجز في الميزانية فقد انخفض من ٤ر٤% من الناتج المحلـي الاجمـالي عـام ١٩٩٤م إلى ٥ر١% عام ١٩٩٥م ، حيث ارتفعت الايرادات العامة بنسبة ٧ر٢٣% وذلك في ضوء زيادة الايرادات الضريبية بنسبة ٣٧% ، وكانت نسبة العجز في الميزانية إلـى النـاتج المحلي الاجمالي قد بلغت في عـامي ١٩٩٠م ، ١٩٩١م نحـو ٣ر١٠% ، ١ر١٠% علـى التوالي.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد كان الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في عـام ١٩٩٤م يحدد السقف في معدل التضخم عند ١ر٣٥% خلال الفتـرة مـن يوليـو ١٩٩٤م - يونيـو ١٩٩٥م ، ولكن في الثماني شهور الأولى من عام ١٩٩٥م ارتفع الـرقم القياسـي لأسـعار المستهلك بحوالي ١٦% ، وبالنسبة لعام ١٩٩٥م وصل معدل التضخم إلى ٨ر٢٩% ، ورغم أن هذا المعدل يتجاوز المعدل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٥م والذي حـدد نسبة ٢٣% إلا أنه لايتجاوزه بكثير ، وكان من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق معـدل التضخم المستهدف لسنة ١٩٩٥م هو الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدينار خاصـة فـي الربع الثاني من عام ١٩٩٥م ، بالاضافة إلى الرفع التدريجي للدعم على عـدد مـن الـسلع



الاستهلاكية ، وبالتالي إذا قارنا مستوى التضخم مع معدلات النمو نجد أن النتيجة ليست كمـا أظهرتها الأرقام المشار إليها .

الباب الثاني
الآثار السلبية لبرامج الاصلاح وكيفية مواجهتها

الفصل الأول
الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية

إذا كان لبرامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها الدول العربية الكثير من الايجابيات ترتكز أهمها في تصويب أوضاع الميزانية ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتقليص العجز المالي ، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، وتخفيض معدل التضخم ، إلا أن هذه البرامج قد أظهرت أنه يترتب على عملية التصحيح خاصة في المدى القصير وخلال المرحلة الانتقالية تكلفة اجتماعية لايمكن تجاهلها (وقد نضطر إلى دفع تكاليف عالية ووضع برامج لعقود إصلاح ما أفسدته برامج الاصلاح الاقتصادي في سنوات ، فارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تصاعد معدلات الجريمة والانحراف وفقدان الأمن الاجتماعي وزعزعة الأمن وغيرها لاتنمو إلا في ظل مثل هذه الظروف) .

فسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي قد ينجم عنها آثار انكماشية ، وتخفيض في الدخول الحقيقية ، ومستويات الاستهلاك في ظل اجراءات تخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية ، كما تتضمن خفضا عاما في مستوى الانفاق على قطاعات هامة كالصحة والتعليم ، وفرض زيادات على رسوم الخدمات الحكومية ، وتحميل أعباء ضريبية جديدة خاصة على محدودي الدخل ، وفقدان بعض العاملين لوظائفهم في ظل تبني سياسة الخصخصة وبالتالي تزايد معدل البطالة .

وسوف نتعرض فيما يلي لأهم الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية التي عقدت اتفاقات تصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي .

١- تفاقم مشكلة البطالة :

تتفاقم مشكلة البطالة في ظل برامج التصحيح الهيكلي نتيجة الاستغناء والتسريح في المشروعات العامة ، وافلاس العديد من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) نتيجة فتح باب الاستيراد ورفع الاجراءات الحمائية ، وتظهر هذه المشكلة خاصة في المراحل الأولى للتصحيح وادخال تعديلات على قانون العمل ، والضعف النسبي في الانتاجية وخاصة في

مؤسسات القطاع العام ، والأثر السلبي لسياسات الأسعار والأجور على قدرة الاقتصاد في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل .

وتشير الاحصاءات المتوافرة عن الدول العربية التي تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي إلى تصاعد معدلات البطالة ، حيث بلغت أقصاها في الجزائر ، وارتفع معدل البطالة من ٧ر٩% في عام ١٩٨٥م إلى ٨ر١٩% في عام ١٩٩٠م وليواصل تصاعده إلى ٧ر٢٠% في عام ١٩٩١م والى ٨ر٢٣% في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٣ر٢٤% في عام ١٩٩٣م ، أما في تونس فقد تزايد معدل البطالة من ٩ر١٢% في عام ١٩٨٤م إلى ٤ر١٣% في عام ١٩٨٩م ثم إلى ١٥% في عام ١٩٩١م (ولم تتوافر أرقام عن السنوات التالية) ، وفي الأردن ارتفع معدل البطالة من ٤ر٥% في عام ١٩٨٤م إلى ٨ر١٩% في عام ١٩٩٠م وان انخفض إلى ٨ر١٨% في عام ١٩٩١م ، أما بالنسبة إلى المغرب فقد تزايد معدل البطالة من ٣ر١٤% في عام ١٩٨٧م إلى ٤ر١٥% في عام ١٩٩٠م والى ٣ر١٧% في عام ١٩٩١م وان انخفض إلى ١٦% في عام ١٩٩٢م .

الجدير بالذكر أن البطالة تتركز في هذه الدول بصورة رئيسية لدى الشباب حيث تشير الاحصاءات إلى أن حوالي ٦٥% من السكان في الجزائر هم من الشباب دون سن ٢٥ عاما ، ولقد بلغت نسبة استيعاب دون سن ٢٥ عاما ٦٦% من اجمالي العاطلين عن العمل خلال عام ١٩٨٩م ، واستمرت كذلك في الأعوام التالية ، وفي تونس تشير بيانات عام ١٩٨٩م إلى أن أكثر من ٤٧% من العاطلين هم من الشباب ممن تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة . أما في المغرب فقد بلغت نسبة العاطلين من ذوي الأعمار مابين ١٥ - ٢٤ عاما نحو ٤١% في عام ١٩٩٤م ، ونحو ٤٧% بين ذوي الأعمار مابين ٢٥ - ٣٤ عاما ، كما تشير الاحصاءات إلى أن عدد الشباب من سكان دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٥٠% (وهذه الفئة العمرية هي التي يخشى منها إن لم تجد العمل المناسب أن تسبب القلاقل الأمنية والاجتماعية)

وقد ظهرت مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا المملكة العربية السعودية بأنواعها الصريحة والمقنعة ، بل إن هناك بطالة مستوردة ، وان كانت لاتوجد احصاءات دقيقة عنها ، إلا أن هذه الظاهرة ملموسة .

يتضح مما سبق أن البطالة في الدول العربية المذكورة تتركز في فئة الشباب مما يخلق مشكلات أمنية واجتماعية شديدة الخطورة .

٣- تزايد عدد السكان تحت خط الفقر وسوء توزيع الدخل :

أثرت برامج الاصلاح الاقتصادي بشكل سلبي على الفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود ، وقد جاء هذا التأثير من خلال سياسات تحرير الأسعار التي تضمنتها برامج الاصلاح ، والتي شملت خفض الدعم على السلع التموينية ، ورفع أسعار شرائح استهلاك الكهرباء ، وزيادة أسعار المواصلات العامة والخاصة من خلال زيادة أسعار المنتجات البترولية وخاصة البنزين ، وتحريك إيجار المساكن ، وزيادة أسعار الخدمات الصحية ... الخ .

وتشير الاحصاءات إلى أن الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية ضمن عملية التصحيح الهيكلي كان لها انعكاسات سلبية على الفئات محدودة الدخل .

ففي **الأردن** أدى الانكماش الذي شهده الاقتصاد الأردني خلال النصف الثاني من العقد الماضي إلى تخفيض الدخول الحقيقية للأفراد حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يقعون دون حد الفقر إلى خمسة أضعاف ، حيث ارتفعت من ٣% في عام ١٩٨٦م إلى ١٥% في عام ١٩٩٢م ، كما ارتفعت الفجوة بين خط الفقر ومتوسط الانفاق العائلي للطبقة الفقيرة فبلغت ٧ر٣% في عام ١٩٩٢م بالمقارنة مع ٣ر٠% في عام ١٩٨٦م ، وتقدر السلطات الأردنية أن ٣ر٣١% من العائلات انحصرت خلال عام ١٩٩٢م دون خط الفقر المطلق .

وفي **الجزائر** تشير بيانات الدخل والانفاق العائلي لعام ١٩٨٩م إلى أن السواد الأعظم من السكان تمركز خلال ذلك العام حول مستويات منخفضة من الاستهلاك ، حيث جاء حوالي ٧٠% من السكان بين الحد الأدني للأجور في ذلك العام (والبالغ ١٥٠٠ دينار) وبين متوسط الانفاق الفردي (البالغ ٩٠٠٠ دينار) ، كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية - إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بلغ ٥ر٩% في عام ١٩٩٢م .

وفي **مصر** تتركز البطالة بين الشباب في فئة العمر ١٥ - ٢٤ وقد تراوحت في بعض محافظات مصر بين ٧ر٣٨% ، ٤٩% ، وتشير الاحصاءات إلى أن نصيب أفقر ٤٠% من السكان يبلغ ٧ر١٩% من اجمالي الدخل على مستوى الدولة ، وتبلغ هذه النسبة ١ر٢١% في محافظات الصعيد مما يوضح عدم العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، ويلاحظ أن معدلات التفاوت بين توزيع الدخل وان كانت كبيرة بين محافظات مصر فانها تظهر بصورة أوضح داخل المحافظات الحضرية ، فأغنى ٢٠% من سكان مصر يحصلون على دخل يعادل حوالي سبعة أمثال الدخل الذي يحصل عليه أفقر ٢٠% من سكانها ، ويوضح تقرير التنمية

البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي في مصر عام ١٩٩٤م أن الفقـراء فـي مـصر يمثلون ٤٠% من سكان محافظات الصعيد ، و ٢٨ر٧% من سـكان الوجـه البحـري عـام ١٩٩١/٩٠م ، وأن ١٧ر٢% من السكان يعيشون في حالة فقر مدقع.

أما في **المغرب** فقد أظهرت دراسة أعدها مركز الدراسات والأبحـاث الديموغرافيـة التـابع لوزارة شئون السكان المغربية أن ٣ر٥ مليون شخص أي بنسبة ١٣ر١% من سكان المغرب يعيشون دون خط الفقر ، وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة "المحـرومين" تبلـغ أكثـر مـن ٤١ر٩% وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفئة التي تعيش جنوب البلاد نحو ٦٨% .

أما في **دول مجلس التعاون الخليجي** ، فبالرغم من عدم وجود احـصاءات دقيقـة إلا أن تشوه هيكل التوزيع يظهر من خلال الأرقام المنشورة عن الأموال السائلة في البنوك الأوربية والتي تتجاوز ٨٠٠ بليون دولار يخص دول مجلس التعاون الخليجي منها نـصيب الأسـد ، ويظهر من تقرير التأمينات الاجتماعية لإحدى الدول الخليجية لعـام ١٤١٤هـ ـ أن حـوالي ٧٠% من العاملين رواتبهم تقل عن ٨٤٠ دولار ، وإن كان هناك عوامل أخرى منها أن بعض أنشطة القطاع الخاص لايتم تسجيلها في مكاتب التأمينات الاجتماعية ، الأمر الذي قد يضاعف من هذا الرقم ، وبالتالي إن هذا الرقم لايعدو أن يكون مؤشراً عاماً لتوزيـع الـدخل لغالبيـة السكان .

٣ – تدني نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات اجتماعية (صحية ، تعليمية ، مياه مأمونة ، صرف صحي)

تشير الاحصاءات إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات بلغت أدنى مـستوى لها في المغرب تلتها الجزائر ثم تونس فالأردن ثم مصر .

ففيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية فقد بلغت فـي المغـرب ٧٩% خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٨٨م ، بينما سجلت في الجزائر ٨٨% ، وفي تونس ٩٠% ، وفي الأردن ٩٧% ، وفي مصر ٩٩% .

أما بالنسبة لنسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة فقد سجلت فـي المغـرب أدنـى مستوى لها وبلغت ٥٤% ، تلتها الجزائر ٦٨% ، ثم مصر ٩٠% ، فالأردن وتونس ٩٩% .

وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي فقد بلغت أدناها في مصر وسجلت ٥٠% ، تلاها المغرب ٦٥% ، ثم الجزائر ٧٩% ، ثم تونس ٩٦% .

وفيما يتعلق بالتعليم فقد أدى ضغط الانفاق على التعليم وزيادة تكلفة الخدمات التعليمية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي إلى انخفاض نسبة من تم تسجيله في مراحل التعليم المختلفة من ذوي الأعمار مابين ٦ - ٢٣ سنة ، حيث بلغت النسبة أدناها في المغرب وسجلت ٣٧% في عام ١٩٩٠م ، تلاها الجزائر وبلغت النسبة ٦٠% ، ثم تونس ٦٢% ، فالأردن ٧٣% ، أما في مصر فقد بلغت نسبة من تم تسجيله في مراحل التعليم المختلفة ٦٦% .

أما في دول مجلس التعاون الخليجي فتوجد أحياء عديدة بالمدن لايوجد بها شبكة للصرف الصحي ناهيك عن المناطق الريفية ، كما أن هناك مشكلة بدأت تطفو على السطح وهي مشكلة ازدياد عدد الطلاب عن عدد الفصول المتوفرة مما اضطر بعض الدول إلى عدم قبول أبناء الوافدين الذين كانوا يتلقون التعليم مجانا ، وإن كان التوسع في المدارس الخاصة يبدو أنه الحل الذي استوعب جزءاً كبيراً من أبناء الطبقات الميسورة ، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة لإيجاد حلول جذرية .

أما بالنسبة للمياه فتتكلف هذه الدول مبالغ باهظة في تحلية مياه البحر ولم يتوافق مع ذلك وجود برامج ثقافية تشير إلى أهمية المياه وتكلفتها الأمر الذي ينعكس في سلوك المواطنين تجاه هذا المورد الهام .

الفصل الثاني

كيفية مواجهة الدول العربية للآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وتقييم لهذه البرامج

ولمواجهة مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبنتها الدول العربية ، وتخفيف وطأة إجراءات الاصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل ، فقد سعت هذه الدول إلى تعزيز البرامج والآليات التي تعمل من خلالها لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة التي أضيرت من عمليات الاصلاح الاقتصادي ، وقد شملت هذه الجهود انشاء صناديق اجتماعية تكون مهمتها تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في صورة قروض لتمويل الأنشطة الانتاجية التي تخلق فرص عمل ، وتقديم المعونات والمساعدات النقدية والعينية للفئات المتضررة ، وكذلك إعادة التدريب والتأهيل للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم ، وتشجيع المشاريع الصغيرة ، كما لجأت الدول التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي إلى اصلاح النظام الضريبي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وانشاء آليات جديدة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية للعائلات ذوي الدخول المنخفضة ، ولقد تم ذلك بدرجات متفاوتة إلا أن أثرها النهائي محدود .

تقييم عام لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية :

حققت برامج الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية خاصة تلك التي عقدت اتفاقات مساندة مع صندوق النقد الدولي نتائج طيبة على صعيد تقوية الأوضاع المالية الداخلية والخارجية واستعادة التوازن الكلي ، وعلى صعيد ترشيد هيكل الحوافز وتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها .

وكما أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أوائل شهر مايو ١٩٩٧ حول نتائج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في كل من مصر والأردن والمغرب والجزائر وتونس ، إلى أنه بالرغم من أن هذه الدول سجلت في أوائل الثمانينات عجوزات كبيرة في موازناتها العامة وارتفاعا في معدلات التضخم وزيادة أعباء الدين الخارجي إلا أن هذه الدول استطاعت في النصف الثاني - بفضل برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها - من تحقيق نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بالاختلالات المالية ، واصلاح النظم الضريبية ، وتقليص معدلات التضخم ، وتحرير التجارة الخارجية .

إلا أنه وعلى الجانب الآخر فإذا كانت الدول العربية اعطت اهتماما كبيرا ببـرامج التخـصيص وتزايد دور القطاع الخاص ، فمن الملاحظ أن هذه الدول لم تعط الاستثمار الزراعي الاهتمـام الكافي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذا خصص الجزء الأكبـر مـن الاسـتثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وانخفضت الاستثمارات الزراعية خلال عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها اليمن بنسبة ٦٥% والجزائر بنـسبة ٣٩% وفي مصر بنسبة ٧% .

كما انعكست الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في تزايد معدلات البطالة وتصاعد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، في الوقت الذي انخفضت فيه نـسبة الـسكان الـذين يحصلون على خدمات صحية وتعليمية ، وكذلك هؤلاء الذين يحصلون على مياه نقية آمنـة ، وصرف صحي ، كما انعكست الآثار السلبية لهذه البرامج في انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وسوء توزيع الدخل بينهم .

أما بالنسبة للدول الخليجية فقد يكون المطلوب منها الاستمرار في خفـض النفقـات العامـة وتقليص الدعم ، واصلاح النظام الضريبي ، والتسعير الحقيقي للخـدمات الاجتماعيـة وذلـك وصولاً إلى احداث توازن في الموازنة العامة ، هذا فضلاً عن الاتجاه بـصورة جديـة نحـو خصخصة المؤسسات العامة ، والاستمرار في إزالة القيود التي لاتسمح للمستثمرين الأجانـب بتملك أسهم ، ودعم ومساندة القطاع الخاص .

الباب الثالث

بعض التجارب العالمية في مجال الاصلاح الاقتصادي
" تجربة المكسيك "

لقد اكتسحت وصفة التكيف الهيكلي وبرامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي العديد من البلدان ، فلم تقتصر فقط على الدول العربية بل امتدت إلى الكثير من دول أمريكا اللاتينية وبلدان أوربا الشرقية ودول في آسيا وأخرى في أفريقيا .

وسوف نقتصر هنا على التعرض لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في المكسيك باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعرضت لأزمات عديدة من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي ، وكانت السبب الرئيسي في تفجر مشكلة المديونية العالمية عام ١٩٨٢م حينما أعلنت عجزها عن سداد الديون .

أولا برنامج الاصلاح الاقتصادي في المكسيك :

تعرضت المكسيك لأزمة اقتصادية حادة في أوائل الثمانينات على أثر انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الفائدة ، حتى أنها أعلنت في عام ١٩٨٢م توقفها عن سداد ديونها الخارجية وكانت السبب الرئيسي في انفجار أزمة المديونية العالمية .

أ – ملامح البرنامج خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٣م :

انعكست أزمة المكسيك في عام ١٩٨٢م في تزايد عجز الموازنة ، وتصاعد عجز ميزان المدفوعات وهروب ضخم لرأس المال ، وشهد الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب بلغ (-) ٥ر٠% ومعدل التضخم ٩ر٩٨% ، وانخفض سعر صرف العملة المكسيكية (البيزو) .

وبنهاية عام ١٩٨٢م بلغ العجز المالي ٦ر١٧% من الناتج المحلي الاجمالي وبلغ الدين الخارجي ٨٤ مليار دولار (بنسبة ٩ر٨٩% من الناتج المحلي الاجمالي) وامتصت أقساط الفوائد ٦ر٤٣% من جملة قيمة الصادرات .

وفي ظل هذه الظروف غير المواتية أضطرت المكسيك إلى تنفيذ برنامج تثبيت تحت رعاية صندوق النقد الدولي ، وكان هذا البرنامج ذا بعدين أساسيين :

أولهما : برنامج تثبيت قصير الأجل أهدافه المركزية هي السيطرة على التضخم ، وترشيد الانفاق العام واستعادة سيطرة الدولة على سوق الصرف ، وزيادة في الايرادات العامة من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة ، بالاضافة إلى زيادة أسعار الخدمات العامة ، وسياسات تمويل وأجور عالية القيود .

ثانيهما : برنامج للتكيف الهيكلي وكان محوراه الأساسيان هما ترشيد وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، وإعادة تحديد العلاقة بين السوق العالمي والمحلي ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض الحد الأقصى من التعريفة الجمركية من ٤٠% إلى ٢٠% .

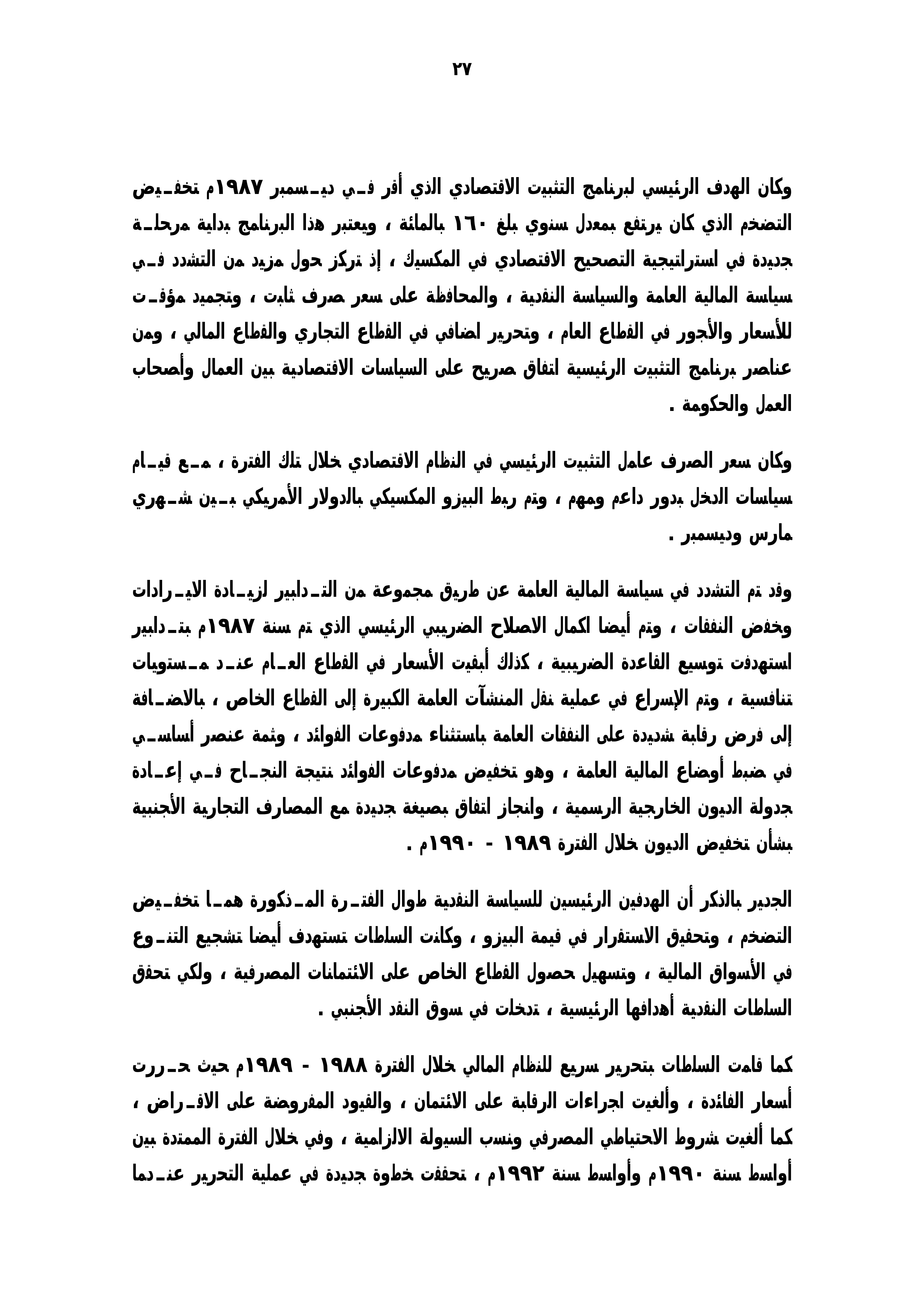
ب – نتائج البرنامج خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٣م

في بداية تطبيق البرنامج في عام ١٩٨٣م انخفض العجز العام بحوالي النصف ، وتدنى الاستثمار الخاص ، وشهدت أغلب قطاعات السكان انخفاضاً حاداً في دخلها ، وانخفض معدل التضخم من ٨ر٩٨% في عام ١٩٨٢م (قبل تنفيذ البرنامج) إلى ٨ر٨٠% في عام ١٩٨٣م والى ٢ر٥٩% في عام ١٩٨٤م والى ٧ر٦٣% في عام ١٩٨٥م ، وان ارتفع في عامي ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م إلى ٧ر١٠٥% حيث أنه لم يستطع مقاومة الضغوط المرتبطة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ١٩٨٦م .

وعلى الجانب الآخر فقد اضيرت القطاعات الشعبية والطبقات الوسطى ورجال الأعمال وتحملوا أعباء برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، حيث أدى التدهور السريع في الأجور الحقيقية والذي قدر بحوالي ٥٠% خلال الفترة ١٩٨٨/٨٢م ، وازدياد مستويات البطالة ، والاستقطاعات الضخمة لدعم السلع الضرورية (بأكثر من ٧٠%) إلى سخط اجتماعي واسع ، وقد زاد من حدة هذه الآثار تصفية أكثر من ٦٠% من شركات القطاع العام التي كانت موجودة عام ١٩٨٢م وارتفاع أسعار السلع والخدمات العامة حيث بلغ معدل التضخم ٢ر١١٤% في عام ١٩٨٨م.

التطورات خلال الفترة من ١٩٩٣/٨٨م:

اتبعت المكسيك بين سنتي ١٩٨٨ و ١٩٩٣م استراتيجية اقتصادية تصحيحية واصلاحية عززت بها عملية ضبط أوضاع ماليتها العامة ، وتحويل بنيتها الاقتصادية بهدف إعادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي ، وتحقيق وضع سليم وقابل للاستمرار في القطاع الخارجي ، وتخفيف دور القطاع العام في الاقتصاد ، ووضع الأساس اللازم لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص ، وكانت العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية تشمل المحافظة على التشدد في السياسات المالية ، والقيام باعادة تشكيل الديون الخارجية على نطاق واسع ، وبرنامجا شاملا للاصلاحات الهيكلية ، وخاصة نقل منشآت عامة إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة .



وكان الهدف الرئيسي لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي أقر في ديسمبر ١٩٨٧م تخفيض التضخم الذي كان يرتفع بمعدل سنوي بلغ ١٦٠ بالمائة ، ويعتبر هذا البرنامج بداية مرحلة جديدة في استراتيجية التصحيح الاقتصادي في المكسيك ، إذ تركز حول مزيد من التشدد في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية ، والمحافظة على سعر صرف ثابت ، وتجميد مؤقت للأسعار والأجور في القطاع العام ، وتحرير اضافي في القطاع التجاري والقطاع المالي ، ومن عناصر برنامج التثبيت الرئيسية اتفاق صريح على السياسات الاقتصادية بين العمال وأصحاب العمل والحكومة .

وكان سعر الصرف عامل التثبيت الرئيسي في النظام الاقتصادي خلال تلك الفترة ، مع قيام سياسات الدخل بدور داعم ومهم ، وتم ربط البيزو المكسيكي بالدولار الأمريكي بين شهري مارس وديسمبر .

وقد تم التشدد في سياسة المالية العامة عن طريق مجموعة من التدابير لزيادة الايرادات وخفض النفقات ، وتم أيضا اكمال الاصلاح الضريبي الرئيسي الذي تم سنة ١٩٨٧م بتدابير استهدفت توسيع القاعدة الضريبية ، كذلك أبقيت الأسعار في القطاع العام عند مستويات تنافسية ، وتم الإسراع في عملية نقل المنشآت العامة الكبيرة إلى القطاع الخاص ، بالاضافة إلى فرض رقابة شديدة على النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد ، وثمة عنصر أساسي في ضبط أوضاع المالية العامة ، وهو تخفيض مدفوعات الفوائد نتيجة النجاح في إعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية ، وانجاز اتفاق بصيغة جديدة مع المصارف التجارية الأجنبية بشأن تخفيض الديون خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠م .

الجدير بالذكر أن الهدفين الرئيسين للسياسة النقدية طوال الفترة المذكورة هما تخفيض التضخم ، وتحقيق الاستقرار في قيمة البيزو ، وكانت السلطات تستهدف أيضا تشجيع التنوع في الأسواق المالية ، وتسهيل حصول القطاع الخاص على الائتمانات المصرفية ، ولكي تحقق السلطات النقدية أهدافها الرئيسية ، تدخلت في سوق النقد الأجنبي .

كما قامت السلطات بتحرير سريع للنظام المالي خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩م حيث حررت أسعار الفائدة ، وألغيت اجراءات الرقابة على الائتمان ، والقيود المفروضة على الاقراض ، كما ألغيت شروط الاحتياطي المصرفي ونسب السيولة الالزامية ، وفي خلال الفترة الممتدة بين أواسط سنة ١٩٩٠م وأواسط سنة ١٩٩٢م ، تحققت خطوة جديدة في عملية التحرير عندما

بيعت المصارف التجارية الثمانية عشرة مرة أخرى للقطاع الخاص ، وكانت قد أممت سنة ١٩٨٢م .

وبالاضافة إلى نقل المنشآت العامة الكبيرة والمصارف التجارية إلى القطاع الخاص ، وتحرير النظام المالي ، انطلقت المكسيك في تنفيذ اصلاح تجاري يتصف بالطموح ، ويشمل تخفيضات إضافية في رسوم الاستيراد ، إلى جانب التفاوض على اتفاقات للتجارة الحرة مع عدة بلدان واقعة في نصف الكرة الغربي ، ومنها اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة مع الولايات المتحده وكندا ، وتم التساهل في القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والملكية الأجنبية ، كما رفعت القيود عن عدة قطاعات رئيسية كالزراعة والتعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل ، وبصورة اجمالية فقد دلت هذه الاصلاحات على التزام السلطات القوي بتعميق عملية التحول نحو الاقتصاد السوقي .

إن برنامج ديسمبر ١٩٨٧م والبرامج اللاحقة قد أدت إلى نتائج مشجعة ، فقد ارتفع النمو في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي من متوسط قدره ٥ر٠% سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ إلى ٥ر٣% خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢م ، كما أن معدل التضخم هبط من ١٦٠% في سنة ١٩٨٧م حتى ١٢% في سنة ١٩٩٢م ، ثم تابع هبوطه حتى أصبح برقم واحد في سنة ١٩٩٣م ، وذلك لأول مرة منذ أكثر من عشرين سنة ، كذلك فان أسعار الفائدة الحقيقية قد تحولت إلى أسعار ايجابية ، وفي خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٨ و ١٩٩٢م تحسن الميزان الاقتصادي الاجمالي بنسبة تقارب ١٣% من اجمالي الناتج المحلي ، أما مجموع الدين العام الخارجي فقد هبطت نسبته إلى اجمالي الناتج المحلي من ٥٠% في سنة ١٩٨٨م حتى ٢٢% في سنة ١٩٩٢م ، مما مهد الطريق لعودة المكسيك إلى الأسواق المالية الدولية حيث ازدادت دخول رؤوس الأموال الخاصة بقدر كبير حتى تجاوزت ٦% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣م وبلغت نسبة رؤوس الأموال الداخلة على شكل استثمار أجنبي مباشر حوالي ٢٠% ، وقد أدت دخول رؤوس الأموال هذه إلى تحسين بارز في أوضاع الاحتياطي الدولي وبحلول نهاية سنة ١٩٩٣م بلغ الاحتياطي الدولي الاجمالي لمصرف المكسيك المركزي ٥ر٢٥ بليون دولار ، مقابل ٥ر٦ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٨٩م .

ومن جهة أخرى فقد حدث هبوط شديد في معدل التضخم اقترن بزيادة في امكانية الحصول على الائتمانات المحلية والخارجية ، وبالحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة الاصلاحات الهيكلية ، وبين سنتي ١٩٨٨ - ١٩٩٢م حدث انتعاش قوي في الاستهلاك والاستثمار

الخاص - وان كان ذلك من مستويات متدنية نسبيا - في حين هبط الادخار الخـاص بمعـدل ١٠% من اجمالي الناتج المحلي ، وفي خـلال الفتـرة ١٩٨٩ - ١٩٩٢م ارتفـع مجمـوع الواردات (مقاسا بالدولار الأمريكي) بمعدل سنوي وسطي قدره ٢٤% ، وقد فاق هذا الارتفاع ازدياد الصادرات غير النفطية بنسبة ١٤% في المتوسط ، خلال الفتـرة ذاتهـا ، وقـد أدى تضافر هذه العوامل إلى اتساع تدريجي في العجز في حساب المعاملات الجارية ، وذلـك مـن ٥ر٢% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ حتى ٧٥ر٦% من اجمـالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٢م . وقد اقترنت هذه العوامل بالمحافظة علـى سياسـة سـعر الصرف كعامل تثبيت ، ونتج عنها ارتفاع سعر الصرف الفعلي والحقيقي للبيزو بنسبة فاقـت ٦٠% خلال الفترة الممتدة بين آخر سنة ١٩٨٧ وآخر سنة ١٩٩٢م . إن جزءا كبيرا من هذا الارتفاع قد تم في اطار نظام سعر الصرف الثابت الذي اعتمد في المراحل الأولى من برنـامج التثبيت الاقتصادي .

كما أن الآثار المجمعة لاصلاح القطاع المالي وانخفاض التضخم وتصحيح المالية العامة ، أدت إلى ازدياد كبير في عملية التنويع المالي والى تسهيل حصول القطاع الخاص على الائتمانات ، وفي خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢م ازدادت الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M4) بمعدل وسطي بلغ ٤٠% في حين ارتفعت الكتلة النقدية بمعناها الضيق (M1) بمعدل سـنوي وسطي بلغ ٦٠% ، وفي خلال الفترة ذاتها ، فان الائتمانات الصافية الممنوحة مـن النظـام المالي للقطاع الخاص قد ازدادت بمعدل سنوي وسطي بلغ ٦٦% بالقيمة الاسمية ، مما وازن إلى حد كبير هبوط الائتمانات الممنوحة للقطاع العام ، وهو هبوط أتاحه التحسن الكبيـر فـي أوضاع المالية العامة .

وفي سنة ١٩٩٣م حدثت تطورات عديدة تتعارض مع بعض الاتجاهات الأساسية العامة التـي لوحظت خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢م وعلى وجه التحديد ، فقد انخفض نمو الانتاج حتـى مستوى ٥ر٠% ، كما انخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص بالقيمة الحقيقية ، كذلك استقر نمو الواردات ، وهبط الفائض الأساسي والفائض التشغيلي في القطـاع العـام بنـسبة تقارب ٥ر١% من اجمالي الناتج المحلي ، كما تم ايقاف التـدهور فـي الحـساب الجـاري الخارجي ، ويبدو أن أهم العوامل التي أسهمت في نشوء هذه التطورات هـو عمليـة إعـادة التشكيل الجاري تنفيذها في قطاع الصناعة التحويلية ، وتشدد السلطات النقدية فـي شـروط الائتمان ، وقلة الائتمانات بسبب التدهور في نوعية القروض لدى المـصارف ، والغمـوض بشأن الموافقة على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة التي لم تتم الموافقة عليها إلا فـي

شهر نوفمبر ، والواقع أن نظام سعر الصرف قد برهن على مرونة كافية في مقاومة الضغوط الناشئة عن السوق المالية وسوق النقد الأجنبي - خصوصا في أوائل الربع الأخير من السنة وبحلول نهاية السنة كانت رؤوس الأموال قد عادت إلى التدفق مرة أخرى .

التطورات في سنة ١٩٩٤م

من أجل مواجهة تباطؤ الانتاج الذي حدث سنة ١٩٩٣م صممت السلطات المكسيكية على التساهل في شروط سياسة المالية العامة ، وقد انطوت هذه الخطوة على تخفيضات ضريبية ، وعلى زيادات في النفقات الاجتماعية مع المحافظة على التوازن الاقتصادي الاجمالي في القطاع العام . وعند الموافقة على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في نوفمبر ١٩٩٣م كان من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي ارتفاعا شديدا وأن يقدم دفعة جديدة لنمو الصادرات والانتاج .

وفي النهاية سجل النشاط الاقتصادي انتعاشا كبيرا في سنة ١٩٩٤م وكان ذلك في اطار سلسلة اضطرابات مالية أدت إلى نشوب أزمة في ميزان المدفوعات في شهر ديسمبر ، فقد ازداد نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي فبلغ معدله ٤% بحلول النصف الثاني من السنة ، كما بلغ ٣ر٥% في سنة ١٩٩٤م ككل ، أما معدل التضخم فقد استمر هبوطه حتى حوالي ٧% وهذا أدنى معدل منذ عشرات السنين ، ومن جهة أخرى واصلت صادرات الصناعات التحويلية ارتفاعها بمعدل سنوي بلغ ١٧% علما بأنها تمثل أكثر من ٨٠% من مجموع الصادرات غير أن تحسن التوقعات الاقتصادية بعد الموافقة على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ، واقتران ذلك بتوسع قوي في الائتمانات خلال السنة ، قد أدى إلى استئناف الارتفاع في الاستيراد وفي نفقات القطاع الخاص ، ونتيجة لذلك ارتفع العجز في الحساب الجاري الخارجي حتى بلغ ٨% من اجمالي الناتج المحلي .

إن سلسلة الاضطرابات المالية التي مر بها الاقتصاد المكسيكي خلال سنة ١٩٩٤م هي نتيجة مباشرة لصدمات اقتصادية خارجية وصدمات سياسية داخلية ، ففي الميدان الخارجي ، نجد أن النمو الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة والانتعاش العام في بلدان صناعية أخرى قد أديا إلى ارتفاع الطلب العالمي على أموال الاستثمار ، وفي الوقت نفسه بدأ التشدد في السياسة المالية في البلدان الصناعية التي قطعت أطول شوط في التوسع الاقتصادي ، خصوصا الولايات المتحدة . وقد دفع كل من هذين العاملين المستثمرين الدوليين إلى إعادة تقييم حصة استثماراتهم غير المباشرة في الأسواق المالية الناشئة ، ومنها المكسيك .

وعلى أثر اغتيال المرشح الرئاسي كولوسيو في ٢٣ مارس ، هبطت بشدة رؤوس الأموال الكبيرة التي أخذت تدخل إلى المكسيك بعد الموافقة على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ، فقد هبط الاحتياطي الدولي الذي كان يبلغ ٢٨ر٢٥ بليون دولار قبل عملية الاغتيال إلى ١١ بليون دولار خلال شهر ابريل ، كما أن أسعار الفائدة على الأوراق المالية القصيرة الأجل المحررة بالبيزو قد تضاعفت حتى بلغت ١٨% .

إن القرار الذي اتخذته السلطات النقدية بالسماح لسعر الفائدة بالارتفاع بالاضافة إلى موافقة شريكي المكسيك في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة على منحها اعتمادا قصير الأجل بمبلغ ٦ر٧٥ بليون دولار للدفاع عن البيزو ، قد ساعد على تخفيف الضغوط المباشرة في الأسواق المالية ، وفي خلال الفترة الممتدة بين نهاية ابريل ومطلع نوفمبر بقي الاحتياطي الدولي ثابتا - متراوحا بين ١٦ و ١٧ بليون دولار - وبدأت أسعار الفائدة في الهبوط ، وفي الوقت نفسه ، وفي خلال هذه الفترة كانت سياسة المالية العامة متفقة عموما مع هدف التوازن الاقتصادي الاجمالي في القطاع العام غير المالي ، غير أنه قد حدث توسع سريع في الائتمانات التي يمنحها مصرف المكسيك المركزي للجهاز المالي ، وفي الائتمانات التي تمنحها المصارف التجارية ومصارف التنمية للقطاع الخاص ، وقد بلغ التوسع في الائتمانات الصافية ، الممنوحة من الصناديق الائتمانية ومصارف التنمية ٤ر٥% من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٤م أي مايفوق مستوى السنة السابقة بنحو ٢% .

وبعد نتائج الانتخابات الرئيسية في أغسطس ١٩٩٤م والشعور بعدم الاستقرار السياسي ظهرت شائعات متزايدة عن امكانية حدوث تغيرات في سياسة سعر الصرف ، مما أدى إلى التحول عن البيزو المكسيكي والى حدوث خسارة في الاحتياطي بلغت ٣ر٥ بليون ، وبحلول ٢٠ ديسمبر حاولت السلطات المكسيكية عبثا توسيع نطاق التدخل في سعر الصرف برفع حده الأقصى حتى ١٥% وبعد ذلك بيومين أي بعد خسارة اضافية في الاحتياطي بلغت ٤ بلايين دولار ، تم تعويم البيزو ، والواقع أن قرار السلطات بالتخلي عن التزامها بادارة نظام سعر الصرف كانت له آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية .

وفي ٣١ يناير ١٩٩٥م بعد أن هبطت قيمة البيزو حتى مستوى ٤٠% من قيمته في منتصف ديسمبر ، أعلن المجتمع الدولي عن مجموعة تدابير مالية لنجدة المكسيك .

الخلاصــة :

اتسمت تجربة النمو في الدول التي طبقت برامج اصلاح اقتصادي منذ بداية عملية الاصـلاح باختلافات كبيرة بين الدول التي بدأت عملية الاصلاح مبكرا واتبعت أكثر السياسات جرأة وتلك الـدول التي بدأت الاصلاح في مرحلـة لاحقـة وكانـت جهـود الاصـلاح وتحقيـق الاستقرار بها أقـل اتساقاً .

فإذا نظرنا إلى عملية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الحكومية عـن طريـق فرض قيود متشددة على ميزانياتها ، فإن هذا الأمر يتطلب فرض الامتثال الضريبي والاقـلال من الاعانات والائتمانات الموجهة والاستعداد لفرض وتنفيذ أحكام الافلاس على المؤسـسات المعسرة ، غير ان المخاوف الاجتماعية والسياسية في كثير من الدول التـي طبقـت بـرامج اصلاح اقتصادي قد دفعت السلطات إلى الاحجام عن تنفيذ هذه الاصلاحات بشكل كامل خاصـة أن برامج التأمين ضد البطالة وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي قد اعتبرت غير ملائمـة للتعامل مع الحجم الكبير للعمالة الزائدة عن الحاجة .

ونتيجة للاحجام عن إعادة هيكلة المؤسسات بشكل كامل فقد وجدنا أن أكثر الدول معاناة مـن أكبر انخفاضات في الناتج هي التي تتسم بأقل معدلات البطالة ، وعلى العكس من ذلـك تميـل معدلات البطالة إلى الارتفاع بدرجة أكبر بكثير في الدول الأكثر تقدما فـي عمليـة الاصـلاح الاقتصادي .

إن أحد التحديات التي تواجه دول التحدي الاقتصادي هو التأكد من تـوفر المـوارد اللازمـة لتمويل الاستثمار حيث تعاني هذه الدول من انخفاض معدل الادخار بشكل ملحوظ ، ومما يزيد من هذه المشكلة الاتجاهات الديموغرافية المعاكسة لمعظم هذه الدول حيث زادت نسبة الشباب مما يدفع بكبار السن نحو التفكير في التقاعد المبكر ، وبالتالي فإن ارتفاع نـصيب أصـحاب معاشات التقاعد ينطوي على عبء كبير على الأنظمة العامـة لمعاشـات التقاعـد والرعايـة الصحية مما يؤثر سلبياً على معدلات الادخار .

كلمة أخيرة :

ان وصفة (روشتة) الاصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي لجميع دول العـالم والتي تتركز على مبدأ الحرية الاقتصادية دون مراعاة لظروف كل منها يترتب عليهـا آثـار سلبية قد تتطلب في المستقبل إصلاحات أخرى قد تكون أكثر تكلفـة مـن بـرامج الاصـلاح الاقتصادي ذاتها ولذلك فعلى الدول التي تطبق برامج الاصلاح أن لاتأخذ بروشتة الصندوق إلا مع مايتناسب مع أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، ولتأخذ من السياسة الليبرالية التي طبقت في بعض دول العالم الأكثر تقدماً - ومنها الولايات المتحدة الأمريكيـة - العبـرة والعظة ، فالسياسة الانكماشية التي نتجت عن تعويم سعر الفائدة بهدف ضبط معـدلات نمـو عرض النقود لمكافحة التضخم كان تأثيرها سلبي للغاية ومن ثم كان تأثيرها كبيراً على زيادة معدلات البطالة ، فقد أدى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع الدولارية إلى ارتفاع شديد في سعر صرف الدولار تجاه العملات الأجنبية في أسواق النقد الدولية وهو الأمر الذي انعكس مباشرة في ارتفاع أسعار الصادرات الأمريكية (مقومة بالعملات الأجنبية) ومن ثم إلى خفض الطلـب عليها من ناحية والى زيادة واردات الولايات المتحدة نظرا لانخفاض أسعارها (مقومة بالدولار الأمريكي) من ناحية أخرى ، هذا التدهور الذي حدث في صادرات منتجات الصناعة الأمريكية والزيادة التي حدثت في استيراد كثير من بدائل هذه المنتجات أدت إلـى ضـرر بليـغ بالـصناعات التحويلية الأمريكية .

واذا كان ماسبق أحد المؤشرات السلبية الناتجة عن تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية فـي دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فما بالنا بأوضاع الدول النامية ! .

كذلك فان تطبيق سياسة الخصخصة ضمن حزمة الاصلاح الاقتصادي التي ينادي بها صندوق النقد الدولي ، فبجانب أنها تؤدي إلى تزايد معدل البطالة الفوري نتيجة لتسريح العديـد مـن العمالة فانها سوف تؤدي إلى تزايد معدل البطالة المستقبلي ، فهؤلاء الذين يجـدون فرصـة العمل اليوم لن يكونوا بمنأى عن البطالة غدا إذا لم يواكبوا باسـتمرار الحاجـات المتغيـرة لمهارات العمل وتنمية قدراتهم الابداعية ، ومعنى ذلك أن شغل فرصة العمل الجديدة لن تكون ممكنة إلا أمام هؤلاء القادرين على تحمل نفقة التعليم والتدريب المرتفعة بينمـا أن سياسـة الليبرالية الاقتصادية التي يصر صندوق النقد الدولي على تطبيقها ترتكز أساسا على خفـض الانفاق الحكومي الموجه للتعليم والتدريب بل وخصخصة العملية التعليمية وجعل التعليم وقفـاً على الأغنياء .

إن روح ومبادىء البرامج التي يدعمها الصندوق مشبعة بمبادىء مدرسة النقديين (مدرسة شيكاغو) وهي المدرسة التي ترجع كافة المشكلات الاقتصادية إلى القضايا النقدية وتهمل الجوانب الحقيقية للأزمات ، ولاتأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والسياسية ، وقد أدى التطبيق العملي لها في البلاد الرأسمالية الصناعية إلى زيادة البطالة وابطاء معدلات النمو والانتاجية ، وإلى الفوضى والمغالاة في أسعار الفائدة ، وإلقاء كلفة استعادة التوازن النقدي على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل ، فما بالنا بنتائج تطبيقها على الدول النامية التي تعاني من الركود والفقر والتبعية .

واذا كان خبراء الصندوق يردون بالقول بأن تلك البرامج لاتفرض على هذه الدول بل تناقش مع حكوماتها ويوافق عليها المسئولون بإرادتهم ، وان ماينجم عنها من آلام ومصاعب هي الجرعة التي يتعين تقبلها إذا شاء المريض أن يبرأ من مرضه ، وانه بعد فترة الآلام سيحقق البلد أوضاعا أفضل (كالتغلب على مشكلة التضخم وعجز الموازنة العامة ... الخ) فالواقع أنه بالنسبة للدول النامية التي قبلت وضع وتنفيذ هذه البرامج كان عنصر الاختيار أو الطواعية مفتقدا تماما فهي قد أجبرت في ظل أزماتها الاقتصادية الطاحنة وعجزها عن ايجاد مخرج على التوقيع على تلك البرامج والتعهد بتنفيذها ، حتى وإن أدى إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة ، فقد تمخض عنها زيادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة وعن حدوث موجة انكماشية شديدة ، وتقرير كم هائل من المزايا والحوافز والضمانات التي تستهدف الارتفاع بمتوسط معدل الربح المتوقع لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، وفتح أسواق هذه الدول أمام الواردات حتى ولو أدى ذلك إلى منافسة موجهة للانتاج المحلي وغلق المصانع الوطنية وزيادة البطالة وتقليل الفائض الاقتصادي الذي يؤول للدولة ونقله إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وهذه هي - في الحقيقة - الأهداف التي تسعى إليها الليبرالية الجديدة التي صاغت سياساتها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وهي أهداف واضحة وتتسق تماما مع أهداف الدائنين والمستثمرين الأجانب .

التوصيات :

لمعالجة الآثار السلبية التي نتجت عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي فاننا نوصي بما يلي :

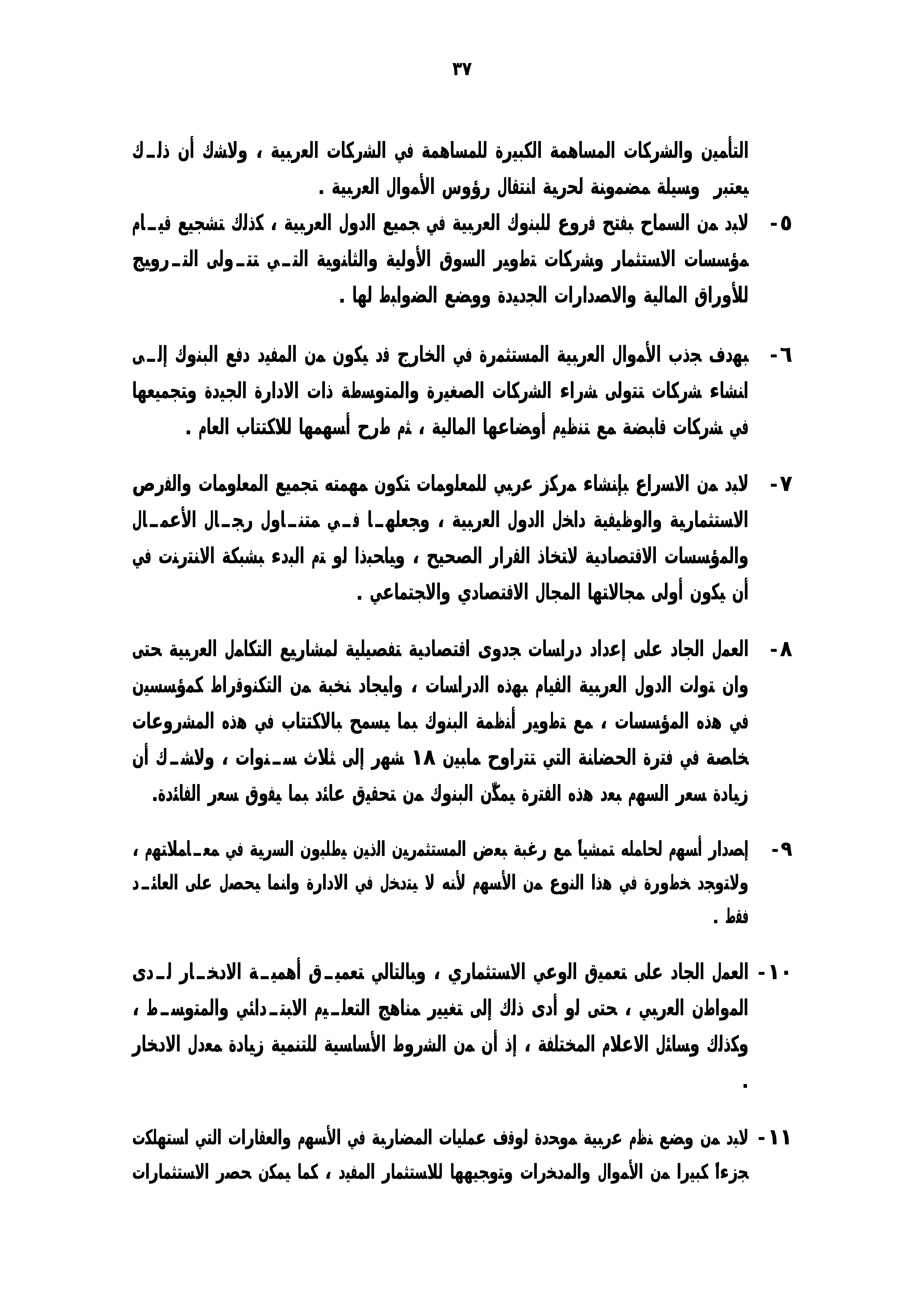
١- حتى يمكن حل أزمة البطالة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية ، فلابد من تقليص نفقات الدفاع والأمن التي تستأثر بأكثر من ٣٠% من ميزانيات الدول العربية ، بل سجلت هذه النسبة (وفقا للتقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لجامعة الدول العربية لعام ١٩٩٥م والمنشور ملخصا له في جريدة الشرق الأوسط الصادرة في ٩ مايو ١٩٩٧م) ٤٣٫٣% في سلطنة عمان ، ٤١٫٥% في اليمن ، ٣٦% في قطر ، ٣١% في السعودية ، ٢٩٫٢% في الكويت ، ٢٧٫٨% في ليبيا ، ٢٥٫٥% في المغرب ، ١٨٫٩% في مصر ، أما في سوريا فقد مثلت ميزانية الدفاع فيها ٥٤٫٥% من مجموع الميزانية العامة خلال السنوات الأربع الماضية .

يتضح مما سبق أن ميزانية الدفاع والأمن مازالت تلتهم - على حساب التنمية وعلى حساب توفير فرص العمل - جانبا كبيرا من ميزانية الدولة ، وذلك بالرغم من اتفاقيات السلام مع اسرئيل ، الأمر الذي يوضح أن هناك عوامل قلق أخرى في المنطقة يجب إزالتها ، أي أن الاصلاح الاقتصادي يجب أن يسبقه اصلاح سياسي يتضمن إزالة جميع المشاكل العالقة بين الدول العربية وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، مع التأكيد على دور وإسراع الخطى نحو إنشاء محكمة العدل العربية لحل أي خلافات بين الدول العربية والاسلامية .

٢- إن برامج الاصلاح الاقتصادي يجب أن توجه جهودها لحل مشكلة الفقر ، ولن يتم ذلك إلا من خلال زيادة الطلب على المنتجات العربية ، الأمر الذي يوجب الاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة ، وكنقطة أولى إنشاء منطقة تجارة عربية حرة .

٣- إذا كانت جميع الدول العربية ترغب في استعادة الأموال العربية المستثمرة في الخارج والتي تتجاوز ٨٠٠ بليون دولار وإن لم تتخذ الاجراءات الفعالة والحضارية لاجتذاب هذه الأموال التي تبحث عن الاستقرار السياسي والسرية والقنوات الاستثمارية الجيدة فإنها مطالبة بتوفير المناخ الملائم لعودة هذه الأموال، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو التشريعية .. الخ .

٤- توحيد أسواق المال الثانوية العربية كخطوة أولى ، وفتح باب الاستثمار أمام جميع المواطنين العرب من خلال شراء الأسهم ، أما الخطوة الثانية فهي تشمل تنظيم سوق رأس المال الأولية ، وفتح الأسواق العربية أمام التكتلات المالية كالبنوك وشركات



التأمين والشركات المساهمة الكبيرة للمساهمة في الشركات العربية ، ولاشك أن ذلك يعتبر وسيلة مضمونة لحرية انتقال رؤوس الأموال العربية .

٥- لابد من السماح بفتح فروع للبنوك العربية في جميع الدول العربية ، كذلك تشجيع قيام مؤسسات الاستثمار وشركات تطوير السوق الأولية والثانوية التي تتولى الترويج للأوراق المالية والاصدارات الجديدة ووضع الضوابط لها .

٦- بهدف جذب الأموال العربية المستثمرة في الخارج قد يكون من المفيد دفع البنوك إلى انشاء شركات تتولى شراء الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الادارة الجيدة وتجميعها في شركات قابضة مع تنظيم أوضاعها المالية ، ثم طرح أسهمها للاكتتاب العام .

٧- لابد من الاسراع بإنشاء مركز عربي للمعلومات تكون مهمته تجميع المعلومات والفرص الاستثمارية والوظيفية داخل الدول العربية ، وجعلها في متناول رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح ، وياحبذا لو تم البدء بشبكة الانترنت في أن يكون أولى مجالاتها المجال الاقتصادي والاجتماعي .

٨- العمل الجاد على إعداد دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية لمشاريع التكامل العربية حتى وان تولت الدول العربية القيام بهذه الدراسات ، وايجاد نخبة من التكنوقراط كمؤسسين في هذه المؤسسات ، مع تطوير أنظمة البنوك بما يسمح بالاكتتاب في هذه المشروعات خاصة في فترة الحضانة التي تتراوح مابين ١٨ شهر إلى ثلاث سنوات ، ولاشك أن زيادة سعر السهم بعد هذه الفترة يمكّن البنوك من تحقيق عائد بما يفوق سعر الفائدة.

٩- إصدار أسهم لحامله تمشياً مع رغبة بعض المستثمرين الذين يطلبون السرية في معاملاتهم ، ولاتوجد خطورة في هذا النوع من الأسهم لأنه لا يتدخل في الادارة وانما يحصل على العائد فقط .

١٠- العمل الجاد على تعميق الوعي الاستثماري ، وبالتالي تعميق أهمية الادخار لدى المواطن العربي ، حتى لو أدى ذلك إلى تغيير مناهج التعليم الابتدائي والمتوسط ، وكذلك وسائل الاعلام المختلفة ، إذ أن من الشروط الأساسية للتنمية زيادة معدل الادخار .

١١- لابد من وضع نظم عربية موحدة لوقف عمليات المضاربة في الأسهم والعقارات التي استهلكت جزءاً كبيرا من الأموال والمدخرات وتوجيهها للاستثمار المفيد ، كما يمكن حصر الاستثمارات

العقارية فقط في الشركات التي تقيم محافظ تشمل مشاريع انتاجية حقيقية (زراعية - صناعية - ... الخ) لمساعدتها على تحمل فترة الحضانة للمشاريع الانتاجية طويلة المدى ، فبدلا من أن تكون الأرباح بين أيدي المضاربين (وهي اقتصاد ساكن) فانها توجه إلى هذه الشركات التي تتولى بالفعل عملية التنمية .

١٢- إذا كانت الدول العربية مازالت تعاني من مشكلة حرية انتقال الأيدي العاملة العربية فان السؤال الذي يثور أمامنا هو : ماذا سنفعل عند تطبيق اتفاقية الجات والتي قد يترتب عليها تدفق عمالة غير عربية ؟ لماذا لاننظر إلى هذا الموضوع نظرة واعية ونسمح للأيدي العاملة العربية بحرية الانتقال ، بحيث تعطى الفرصة للمواطن العربي للحصول على تأشيرة دخول لأي من الدول العربية ، على أن تكون مدة هذه التأشيرة شهرين يستطيع خلالها البحث عن عمل ، فإن لم يجد عليه أن يعود لبلاده مرة ثانية ! .

١٣- كذلك إذا كانت اتفاقية الجات سوف تزيل الحواجز الجمركية بين الدول، فعلينا من الآن إزالة وتخفيف هذه الحواجز أمام الصناعة العربية وإعطائها ميزة إعفاء من التعريفة الجمركية ولتكن نسبتها ٥٠% وذلك بهدف زيادة الطلب على المنتجات العربية ، فالأمر قادم لامحالة فلنجربه عربيا بحيث نستغل الفترة الباقية قبل تطبيق الاتفاقية في نمو وازدهار الصناعات العربية .

١٤- كنت ولا أزال أدعو إلى إقامة معرض عربي دائم كخطوة أولى ثم اسلامي كخطوة ثانية وذلك في المنطقة الواقعة بين مكة المكرمة وجدة ، وذلك لعرض جميع منتجات الدول العربية ثم الاسلامية لاحقا ، حتى يتعرف مواطنو الدول العربية والاسلامية على ماينتج داخل هذه الدول ومتطلبات ذلك من حيث النوعية والسعر والميزة التفضيلية لأسعار النقل ، على أن تستخدم التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري وإتمام الصفقات مع توجيه البنوك القادرة على تمويل الصفقات العربية بحيث يصبح المعرض نموذجا يحتذى به في جميع التكتلات الاقتصادية، وقد كان ذلك هو الوضع الطبيعي لمكة المكرمة أثناء رحلتي الشتاء والصيف ومصداقا لقوله سبحانه وتعالى : (ليشهدوا منافع لهم) .

١٥- يجب وقف الهجوم على البنوك الاسلامية لأنه مازالت هناك شريحة كبيرة من أصحاب الأموال في الدول العربية والاسلامية ترغب في الابتعاد عن شبهة الفائدة ، وليس من مصلحة الاقتصاد الوطني بقاء هذه الأموال بعيدة عن الدورة الاقتصادية ، فنحن لانطالب

بإلغاء البنوك التقليدية ولكن المطلوب هو وقف الهجوم على البنوك الاسلامية ، فالهدف هو اشراك كل جنيه أو دينار أو ريال للمساهمة في التنمية .

جدول رقم (١)

ملحق احصائي

نسب البطالة

(نسب مئوية)

السنة	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب
١٩٨٤	٥ر٤	---	١٢ر٩	---
١٩٨٥	٦ر٠	٩ر٧	---	---
١٩٨٦	٨ر٠	---	---	---
١٩٨٧	٨ر٣	٢١ر٤	---	١٤ر٣
١٩٨٨	٨ر٨	١٢ر٦	---	١٣ر٩
١٩٨٩	١٠ر٣	١٨ر١	١٣ر٤	١٦ر٣
١٩٩٠	١٩ر٨	١٩ر٨	---	١٥ر٤
١٩٩١	١٨ر٨	٢٠ر٧	١٥ر٠	١٧ر٣
١٩٩٢	---	٢٣ر٨	---	١٦ر٠
١٩٩٣	---	٢٤ر٣	---	---

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٦م .

جدول رقم (٢)

التطورات في أوضاع الفئات الفقيرة

أ – تـونـس

	١٩٦٧	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠
مجمل عدد الفقراء (ألف شخص)	١ر٥٣٣	١ر٢٢٣	٥٥٤	٥٤٤
نسبة الفقراء إلى السكان (في المائة)	٣٣ر٠	٢٢ر٢	٧ر٧	٦ر٧
المدن	---	٢٦ر٥	٨ر٤	٧ر٣
الريف	---	١٨ر٠	٧ر٠	٥ر٧
مؤشر فجوة الفقر				
المدن	---	٩ر١٥	١ر٥٤	١ر٥٩
الريف	---	٥ر٧٥	٠ر٩٧	١ر١٥

ب – الأردن

السنة	خط الفقر	المؤشر العائلي	فجوة الفقر
١٩٨٠	بيانات الانفاق العائلي	٢٤ر٥	٧ر٥
١٩٨٦	بيانات الانفاق العائلي	٩ر٠	----

ج – المغرب

	خط الفقر	نسبة الفقراء %	
		١٩٨٤/١٩٨٥م	١٩٩٠/١٩٩١م
الحضر	الأدنى	٩	٢ر٨
	الأعلى	١٧ر٣	٧ر٦
الريف	الأدنى	٢٢ر٢	١٠ر٧
	الأعلى	٣٢ر٦	١٨ر٠
المجموع	الأدنى	١٦ر٥	٧ر٠
	الأعلى	٢٦ر٠	١٣ر١

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٦م .

جدول رقم (٣)

الفئات الفقيرة

١٩٨٠ - ١٩٩٠

(نسب مئوية)

الدولة	المجمل	الريف	المدن
الأردن	١٦	١٧	١٤
الجزائر	٢٣	٢٥	٢٠
تونس	١٧	١٥	٢٠
المغرب	٣٧	٤٥	٢٨
مصر	٢٣	٢٥	٢١

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٦م .

جدول رقم (٤)

الخدمات الصحية والمياه المأمونه والصرف الصحي

(نسب مئوية)

الدولة	الخدمات الصحية		المياه المأمونه		الصرف الصحي	
	٨٥ - ٩١	٨٨ - ٩٣	٨٥ - ٩١	٨٨ - ٩٣	٨٥ - ٩١	٨٨ - ٩٣
الأردن	٩٧	٩٧	٩٩	٩٩	٧٦	١٠٠
الجزائر	٩٠	٨٨	٧٠	٦٨	٦٠	٧٩
تونس	٩١	٩٠	٩٩	٩٩	٩٦	٩٦
المغرب	٦٣	٧٩	٧٣	٥٤	٥٧	٦٥
مصر	٩٩	٩٩	٨٨	٩٠	٥١	٥٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٦م .

دائرة الفتنة

الدخل القومي الحقيقي

* فتنة - لا أمن - جرائم اقتصادية وسياسية

نفقات دفاع وتأمين النظام

ضجر وعدم استقرار

السمسرة والعمولات والرشاوي

أجور حقيقية متناقصة أقل من الكفاف

دخل متناقص موجه للتنمية

استثمار متناقص

هيكل توزيع سيء

إدخار الأغنياء (تسرب للخارج) *

ويقسم الباقي على عدد السكان

إدخار متناقص

* حيث بلغت الأرصدة العربية المستثمرة في الخارج ٨٠٠ مليار دولار .

المرجع : "الأمن العربي من منظور اقتصادي" - د. عمر عبدا كامل - وقد أجيز هذا المرجع فـي المملكـة العربية السعودية .

دائرة الأمن

(عدل داخلي وخارجي)

* استقرار وأمـ ـن *

تقليل نفقات الدفاع

إزالة الضغائن بين الطبقات

اتقان العمل

تقليل نفقة تأمين النظام

نتيجة للمردود الفعلي
للنشاط الاقتصادي للفرد

رضا نفسي لدى الشباب

زيادة المخصص للتنمية
(ثقافة - تعليم - صحة - حاجات الفرد)

استثمار أكبـ ـر

هيكل توزيع أمثل للدخل

المرجع : "الأمن العربي من منظور اقتصادي" - د. عمر عبدا كامل - وقد أجيز هذا المرجع في المملكة العربية السعودية .

مصادر الدراسة

أولاً : الكتب والمراجع

١- برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب - د. محمود عبدالفضيل.
مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - الطبعة الأولى - بيروت - يناير ١٩٩٤م

٢- صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب - ترجمة مبارك علي عثمان .
مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - الطبعة الأولى ١٩٩٣م

٣- الأمن العربي .. من منظور اقتصادي - د. عمر عبدا كامل - ١٩٩٦م

٤- نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي - د. سعيد النجار
دار الشروق - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٥- التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية - تحرير سعيد النجار
صندوق النقد العربي - ديسمبر ١٩٨٨م .

٦- أزمة القروض الدولية - د. رمزي زكي .
دار المستقبل العربي - الطبعة الأولى - أغسطس ١٩٨٧م .

ثانيا : تقارير ودوريات

٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥م ، ١٩٩٦م - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون .

٨- آفاق الاقتصاد العالمي - مايو وأكتوبر ١٩٩٦م ، ومايو ١٩٩٥م - صندوق النقد الدولي

٩- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - ١٩٩١م ، ١٩٩٥م - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

١٠- برامج الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي .. إلى أين ؟ - د. حمدى عبدالعظيم - من أوراق ندوة الأهرام عن "الاقتصاد من أجل مستقبل عربي" - القاهرة ١٢ - ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م .

١١- التقرير الاقتصادي العربي - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - مارس ١٩٩٤م .

١٢- "مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤م" - معهد التخطيط القومي - القاهرة .

١٣- "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م" - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م

١٤- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣م - صندوق النقد الدولي .

١٥- "الليبرالية الجديدة تقول وداعاً .. للطبقة الوسطى" - د. رمزي زكي - عالم الفكر .

١٦- نشرة البنك الأهلي التجاري - مايو / يونيه ١٩٩٦م .

ثالثا : المجلات والجرائد

١٦- جريدة الأهرام - أعداد مختلفة .

١٧- جريدة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

١٨- جريدة الشرق الأوسط - أعداد مختلفة .

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية

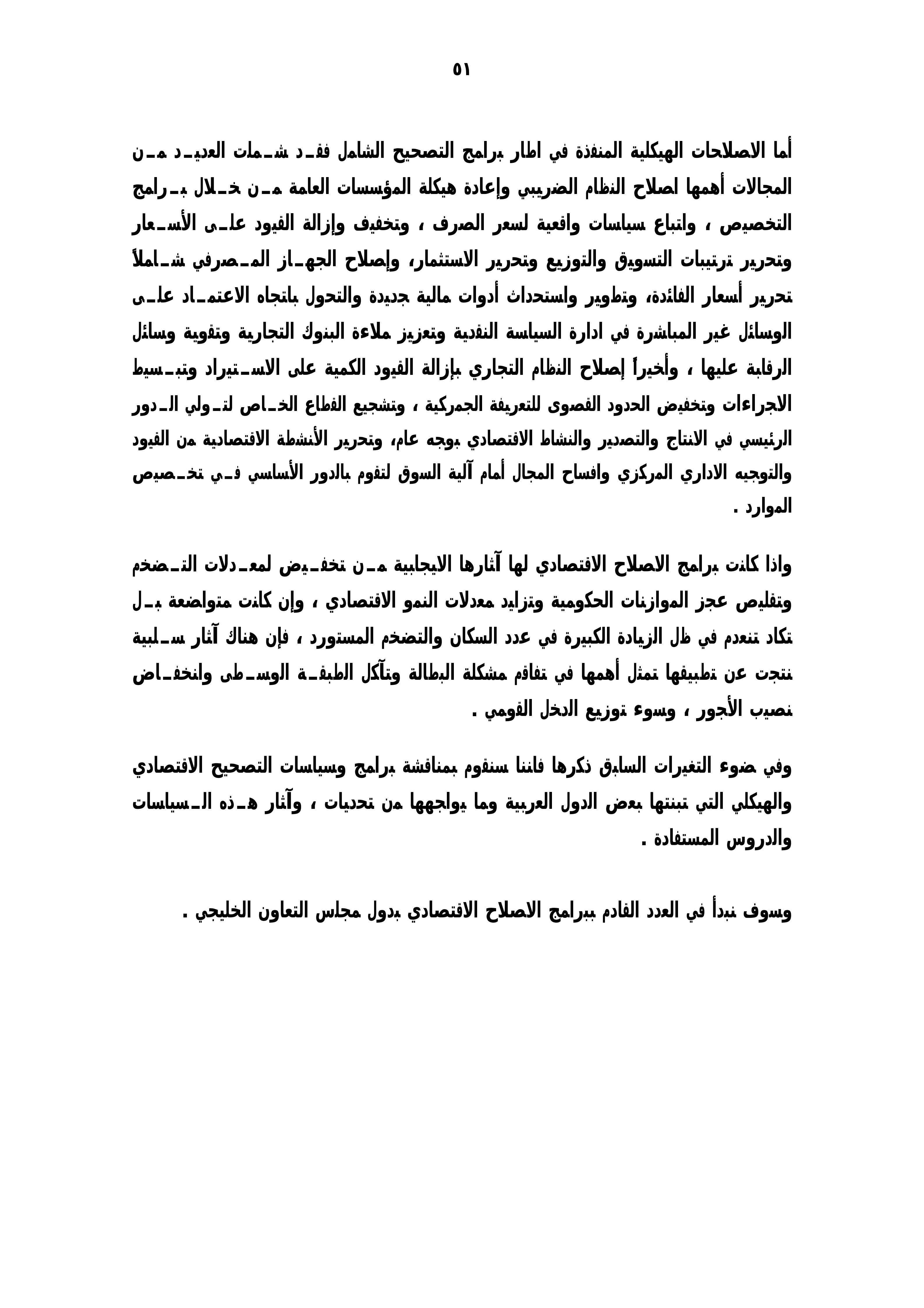
٦/١

مقدمة عامة :

أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية مع مطلع الثمانينات والمتمثلة في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية ومنها العربية وارتفاع أسعار الفائدة ، واشتداد الضغوط الحمائية في الدول الصناعية ، وركود النمو الاقتصادي الدولي وضعف نمو التجارة الدولية ، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ظل العديد من الدول العربية يعاني منها والتي انعكست في ارتفاع معدلات التضخم وركود معدلات النمو ، وتدني الاحتياطيات الرسمية ، وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية وعجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية وأعباء خدمتها وتراكم المتأخرات ووجود فجوة بين الادخار والاستثمار ، واتجاه قيمة العملة الوطنية إلى الانخفاض ، وفي الوقت نفسه أدى التدهور الحاد في أسعار النفط إلى انحسار العائدات البترولية للدول العربية المصدرة له ، وانخفاض القيمة الحقيقية لها في الوقت الذي زادت فيه قيم السلع الصناعية ، وزيادة الضغوط على موازناتها في ضوء عدم استقرار الإيرادات العامة .

وإزاء التحديات الضخمة التي فرضها الواقع الاقتصادي المتغير منذ مطلع الثمانينات على الدول العربية ، كان من الطبيعي بروز قضايا التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والتي ارتكزت على دعامتين أساسيتين ، أولهما العمل على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين وضع المدفوعات الخارجية ، وثانيهما هو تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لحسن تخصيص الموارد وتنميتها .

فبالنسبة لاستعادة التوازن الكلي ارتكزت جهود التصحيح على السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى ترشيد الطلب المحلي ليتلاءم مع مستوى الموارد المتاحة ، ولتحقيق ذلك عمدت الدول المعنية إلى تقليص عجز الموازنات الحكومية من خلال ترشيد النفقات وتنمية الايرادات والحد من توسع السيولة المحلية وتوجيه الائتمان للقطاعات الانتاجية ، بالاضافة إلى الاصلاحات في مجال سعر الصرف بهدف جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج سلعا بديلة للواردات .



أما الاصلاحات الهيكلية المنفذة في اطار برامج التصحيح الشامل فقد شملت العديد من المجالات أهمها اصلاح النظام الضريبي وإعادة هيكلة المؤسسات العامة من خلال برامج التخصيص ، واتباع سياسات واقعية لسعر الصرف ، وتخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع وتحرير الاستثمار، وإصلاح الجهاز المصرفي شاملاً تحرير أسعار الفائدة، وتطوير واستحداث أدوات مالية جديدة والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في ادارة السياسة النقدية وتعزيز ملاءة البنوك التجارية وتقوية وسائل الرقابة عليها ، وأخيراً إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد وتبسيط الاجراءات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفة الجمركية ، وتشجيع القطاع الخاص لتولي الدور الرئيسي في الانتاج والتصدير والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وتحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والتوجيه الاداري المركزي وافساح المجال أمام آلية السوق لتقوم بالدور الأساسي في تخصيص الموارد .

واذا كانت برامج الاصلاح الاقتصادي لها آثارها الايجابية من تخفيض لمعدلات التضخم وتقليص عجز الموازنات الحكومية وتزايد معدلات النمو الاقتصادي ، وإن كانت متواضعة بل تكاد تنعدم في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان والتضخم المستورد ، فإن هناك آثار سلبية نتجت عن تطبيقها تمثل أهمها في تفاقم مشكلة البطالة وتآكل الطبقة الوسطى وانخفاض نصيب الأجور ، وسوء توزيع الدخل القومي .

وفي ضوء التغيرات السابق ذكرها فاننا سنقوم بمناقشة برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية وما يواجهها من تحديات ، وآثار هذه السياسات والدروس المستفادة .

وسوف نبدأ في العدد القادم ببرامج الاصلاح الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي .

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية

٦/٢

أولا : دول مجلس التعاون الخليجي

تمر اقتصاديات الدول الخليجية بفترة تكيف وتغيرات هيكلية لم يسبق لدول المنطقة أن شهدتها من قبل ، وتتصف برامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقتها بأنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتمشى مع الظروف الاقتصادية العالمية منذ اتجاه أسعار البترول في أوائل الثمانينات إلى الانخفاض بشكل ملحوظ انعكس في تدني العائدات النفطية من حيث السعر والقيمة الحقيقية ، الأمر الذي حدا بهذه الدول نحو ترشيد الانفاق والسحب من الاحتياطيات الدولية والاعتماد على الدين العام الداخلي في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإعادة النظر في البرامج الاستثمارية الطموحة المتعلقة ببعض المشروعات الانمائية مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل معدل الطلب على مشروعات هياكل البنية الأساسية وتطوير المرافق والمشروعات العامة ، وعدم اتخاذ اجراءات فعالة في إحلال العمالة الوطنية لضعف السياسات التدريبية .

واذا كانت الدول الخليجية قد درجت خلال فترة السبعينات والثمانينات على المحافظة على سياسات يكون للقطاع العام فيها دور نشط سواء في ملكية وسائل الانتاج أو في توفير السلع والخدمات بأسعار مدعومة ، وتميزت تلك الفترة بعدم وجود عجوزات مالية كبيرة تلزم اعتماد اسلوب ترشيد الانفاق تبعا للأولويات ، كما ظلت الحكومات الخليجية محافظة على وضعها كأكبر جهة موظفة لليد العاملة خاصة الوطنية منها ، كما كان القطاع العام أكبر مستهلك للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي ، فإن السنوات القليلة الماضية التي شهدت تراجع ايرادات البترول قد شهدت أيضا محاولة دول المنطقة أن تحافظ على معدلات الانفاق الحكومي عند مستوياتها السابقة ، الأمر الذي ترتب عليه أن سجلت هذه الدول عجزاً متواصلاً في الموازنات العامة ، حيث بلغ متوسط نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي الستة خلال الفترة من عام ١٩٩٠م إلى عام ١٩٩٤م أكثر من ١٠% سنويا ، كما انعكس عجز الميزانية على الحسابات الخارجية فسجلت عدة دول منها عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية ، بل إن هذا العجز سجل أرقاما قياسية في عام ١٩٩١م (عقب أزمة الخليج) بلغت نسبتها ٣١ر٥% من الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس مجتمعة .

وكانت دولة الكويت على قمة دول مجلس التعاون من حيث نسبة العجز إلى الميزانيـة حيـث بلغت ١٧٤٫٨% تلاها السعودية ٣١٫٩% ثم سلطنة عمان ٧٫٢% ثم دولـة قطـر ٥٫٦% فالبحرين ١٫٤% وأخيرا الامارات ٠٫٥% .

ومن أجل مواجهة الاختلالات المالية ، بدأت حكومات المنطقة في البحث عن الوسائل الكفيلـة بتعزيز الايرادات غير النفطية ، وتقليص الانفاق العام من خـلال تخفـيض تكـاليف عقـود الانشاءات وتجميد التوظيف والاستخدام في القطاعات الحكومية ، وتقليص الدعم (حيث تـدفع الحكومة الكويتية - على سبيل المثال - ٩٠% من تكاليف الكهربـاء للأفـراد ، ٧٥% مـن تكاليف مياه الشرب ، كما تتحمل الدول تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والمكالمات التليفونية المحلية، وتقديم مساكن للمتزوجين حديثاً) والحد من الانفاق على المشاريع الجديدة ، وحدوث بعض التأخير في مستحقات المقاولين (مما ضاعف العوامل الانكماشية في السوق إذ حدث ذلك متوافقاً مع تخفيض الانفاق الحكومي) ، وبالتالي أمكن تخفيض الانفاق العام الاجمالي لـدول مجلس التعاون الخليجي من ٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢م إلى ٧٣ مليار دولار في عـام ١٩٩٥م ، ووصل في عام ١٩٩٦م إلى نحو ٦٩ مليار دولار .

وتجدر الاشارة إلى أن آثار التشدد المالي في دول المجلس تظهر من خلال رصـد تطـورات عجز الموازنات العامة خلال السنوات القليلة الماضية ، فقد انخفض إجمـالي العجـز لـدول المنطقة بنحو ٦% خلال عام ١٩٩٦م ليصل إلى ١٠٫٥ مليار دولار بعد أن كان ١١٫٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ، وكان هذا العجز قد سجل رقما قياسيا في عام ١٩٩١م حـين بلـغ ٥٧٫٨ مليار دولار ، أما بالنسبة لنسبة العجز في الميزانية إلى اجمالي الناتج المحلـي فقـد انخفضت في السعودية إلى ٣٫٥% في عام ١٩٩٥م (مقابل ٣١٫٩% في عام ١٩٩١م) والى ٦٫٧% في عمان (مقابل ٧٫٢%) وإلى ١٦٫١% فـي الكويـت (مقابـل ١٧٤٫٨%) بينمـا ارتفعت إلى ٦٫٩% في البحرين (مقابل ١٫٤%) والى ٠٫٧% في الامارات (مقابل ٠٫٥%) ، أما في قطر فقد بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي ١٢٫٧% فـي عـام ١٩٩٥م مقابل ٥٫٦% في عام ١٩٩١م .

ولـم تقتصر الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي على تخفـيض الانفاق الحكومي بل شملت أيضا اصدار سندات حكومية كوسيلة آمنة لتمويل عجز الموازنـة العامة .

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية

٦/٣

وعلى الجانب الآخر وضمن الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي الاتجاه نحو بدء تبني برامج للتخصيص وإن لم تتخذ خطوات جدية في هذا الاتجاه ، وكان البنك الدولي قد أوصى بخصخصة ٧٥% من جميع الشركات والمؤسسات التي تديرها الحكومة الكويتية .
كما اهتمت الدول الخليجية بتحرير تجارتها الخارجية ضمن برامج التصحيح الهيكلي وذلك بهدف تنمية صادراتها واستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير ، ولتحقيق ذلك اتجهت هذه الدول إلى تبسيط نظم اجراءات التجارة والجمارك واعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، والاعفاء من الضرائب على عائدات التصدير والسعي إلى الانضمام إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث انضمت بالفعل كل من الكويت وقطر والبحرين ، كما قدمت المملكة العربية السعودية طلبا للانضمام إلى المنظمة ، ويتوقع أن تحذو سلطنة عمان حذوها في القريب العاجل .

وفي مجال الاصلاح الضريبي ، فقد اتجهت بعض دول الخليج إلى اصلاح نظمها الضريبية وفرض رسوم خدمات على الانتفاع مثل رسوم الطرق والمواصلات ، وقد كان للكويت وعمان قصب السبق في هذا المضمار ، ففي عام ١٩٩٥م اقترحت وزارة المالية والتخطيط الكويتي فرض ضريبة مبيعات على السلع المصنعة محليا تكون مساوية للرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ، على أن ترتفع هذه الرسوم من ٤% عام ١٩٩٥م إلى ١٠% بحلول عام ٢٠٠٠م ، كما زادت المملكة العربية السعودية رسوم الكهرباء والتلفون والمياه وإن لم تصل إلى التكلفة الحقيقية وفرضت رسوماً على تأشيرات العمل والإقامة وتجديدها .

وبدأت سلطنة عمان تفرض ضرائب على أرباح الشركات التجارية منذ عام ١٩٩٤م حيث يتعين على الشركات حاليا أن تدفع ضريبة على أرباحها السنوية التي تزيد عن ٣٠ ألف ريال عماني (٦٧ر١ ألف دولار) وهناك حديث يدور حول فرض ضريبة مبيعات على السلع الكمالية لتقليص الاستهلاك الزائد ، كما تم مؤخرا فرض ضريبة على المؤسسات التي تستخدم عمالة أجنبية تدفع الشركة بموجبها سنوياً مبلغاً محدداً عن كل عامل أجنبي تستخدمه على أن يستفاد

من هذه الضريبة في تغطية تكاليف تدريب العمالة الوطنية العمانية ، وهذا الاتجـاه يجـب أن تفكر فيه دول مجلس التعاون الخليجي بشيء من الجدية .

ومما يوضح أن المشاكل التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي غير مستعصية أن هـذه الدول نجحت في إرساء مبادىء الحرية الاقتصادية واتبعت سياسات الانفتاح الاقتصادي منـذ أوائل السبعينات مما أدى إلى قيام قطاع خاص نشط وإن كان دوره مازال محدوداً خاصة فـي مجال الصناعات الاستخراجية وانتـاج الطاقـة واسـتغلال الثـروات الوطنيـة والـصناعات الاستهلاكية للسلع الأساسية للمواطنين ، كما تراجعت معدلات التضخم إلى أقل من ٢% خلال السنوات الماضية ، إلا أن اتجاه القطاع الخاص للصناعات الاسـتهلاكية والبديلـة للـواردات مازالت الصفة الغالبة للصناعة الخليجية عدا بعض الصناعات البتروكيماوية الأساسية .

كما حافظت أسعار صرف العملات الخليجية على ثباتها أمام الدولار (نظراً لأن الـدولار هـو عملة التصدير للسلعة الأساسية من النفط والغاز ، وقد أدى ذلك إلى تأثير مباشر على تذبـذب القيمة الحقيقية للايرادات ولم تنجح محاولة الدول المصدرة للبترول لاستخدام الدينار العربي) ، كما تتمتع المنطقة بمستويات عالية من معدلات دخل الفرد ، إذ بلغ متوسط دخل الفرد فيهـا ٨٣١٢ دولاراً في عام ١٩٩٥م ، وإن كان هذا المتوسط قد أخذ في التراجع حيث انخفض في الكويت من ١٢٠٧٨ دولار عام ١٩٧٥م إلى ١٠٤٣٠ دولار عام ١٩٨٧م ، وفي الـسعودية انخفض المتوسط من ٥٤٧٣ر٥ دولار إلى ٥٠٦٧ر٨ دولار خلال نفس الفترة ، وفي الامارات انخفض من ١٧٨٥٢ر١ إلى ١٦٤١٢ر٨ دولار ، فضلا عن أن هذه الأرقام لاتعكـس عدالـة التوزيع والتي ظهرت بشكل واضح في احصائيات الأموال الـسائلة المودعـة فـي البنـوك الأوربية .

وأيضا يعتبر الدين الخارجي لدول المنطقة منخفضا ، بل أنه لايوجد على الاطلاق فـي بعـض الحالات ، كما أن الدين الداخلي لم يصل بعد إلى معدلات مرتفعة مقارنة بالدخل القومي إلا في دولة واحدة .

الجدير بالذكر أن اقتصادات الدول الخليجية سجلت خلال عام ١٩٩٥م معدلات نمـو موجبـة بالأسعار الجارية حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الكويـت ٢ر٨% وفـي الامارات ٣ر٧% وفي عمان ٤ر٦% وفي السعودية ٣ر٤% وفي البحرين ٤% وفـي قطـر ١ر٩% ولكن إذا أخذنا معدلات التضخم في الاعتبار فإن معدلات النمو الحقيقية - وكما أشـار صندوق النقد الدولي في التقرير المعنون "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر فـي شـهر مـايو

١٩٩٦م تنخفض في السعودية إلى (-) ٨ر% وفي الكويت إلى (-) ٣ر% وفي الامارات إلى ٣% وفي سلطنة عمان إلى ٢% وفي البحرين إلى ٦ر١% وفي قطر إلى ١% .

كما ارتفعت الايرادات النفطية في عام ١٩٩٥م بنحو ٧ر٧٤ مليار دولار أي بزيـادة بنـسبة ٨ر١٠% عن مستواه في عام ١٩٩٤م وإن كان ذلك لايعكس القيمة الحقيقية لها ، ومازالـت الدول الخليجية عاجزة عن إنشاء منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة وبشكل عام لم يحقـق مجلس التعاون الخليجي في الجانب الاقتصادي نفس النجاح الذي حققه في الجانب السياسي .

ولازالت دول المنطقة تعاني من كثافة الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية والتي تحول مبالغ ضخمة سنوياً ، كما لم يفتح أمامها مجالات إعادة استثمار جزء منها داخل دول المنطقـة وإن كان هناك بعض الخطوات المبدئية ، ولقد بلغ الأمر في بعض الأحيان ظهور ظـاهرة جديـدة وهي البطالة المستوردة وهي حالة خاصة بدول المنطقة .

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية

٦/٤

ثانيا : في الدول العربية غير الخليجية

ويقصد بذلك البرامج التي طبقتها كل من مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائـر ، وقـد حرصت هذه الدول على التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدتها في تنفيـذ مجموعة من السياسات الضرورية للاصلاح الاقتصادي ، واسقاط جزء من المديونية الخارجية حيث استطاعت هذه الدول تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد النفقات الجارية وخفض الدعم واصلاح النظام الضريبي ، وتخفيض العجز فـي ميزان المدفوعات من خلال التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية ، واصـلاح وتـدعيم الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة ، وتحديد سعر واقعـي للـصرف ، وتحريـر الأسعار المحلية للسلع وتعديلها لتعكس التكلفة الاقتصادية بوجه أفضل ، وأخيرا تطبيق برامج الخصخصة واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص خاصة في قطاعات الانتاج الموجه للتصدير .

وسوف نتعرض بشيء من الايجاز لأهم ملامح برامج الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتهـا هـذه الدول ، والنتائج التي حققتها من وراء هذه البرامج سواء كانت إيجابية أو سلبية .

١- ملامح برنـامج الاصلاح الاقتصادي في مصر :

ارتكز برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر في يوليو ١٩٩١م (*) بمساندة صـندوق النقد الدولي على عدة محاور أهمها :

أ – إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام :

ويشمل ذلك وقف تمويل استثمارات شركات قطاع الأعمال العام من خلال موازنـة الدولـة ، ومنح القروض المصرفية لهذه الشركات على أسس تجارية بحتة دون أية ضمانات من جانب الحكومة ، وإقرار قانون جديد لاعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام يحولها إلى شـركات مساهمة خاضعة لشركات قابضة ، وأوقف الدعم المقدم لهذه الشركات ، وأن تقـوم شـركات قطاع الأعمال العام بتمويل برامجها الاستثمارية عبر الاقتراض من سوق رأس المال والعمـل على اصلاح هياكلها المالية .

(*) كانت مصر قد اتفقت مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٨٧ على إعادة جدولة ديونها .

ب – سياسات تحرير الأسعار :

ويشمل ذلك تحرير أسعار السلع التنافسية التي تتمتع بدرجة عالية من الحماية بحيث ترتفـع إلى مستوى الأسعار العالمية لمثيلاتها ، ورفع "أسعار المنتج" للقطن ليصل إلى السعر العالمي وإلغاء التسويق التعاوني للقطن ، وزيادة أسعار المنتجات النفطية وتحريك أسعار الكهرباء .

ج – السياسات الاستثمارية :

شمل ذلك الغاء نظام تصاريح الاستثمار لمشروعات القطاع الخاص ، والغاء الرسـوم التـي كانت تتقاضاها الهيئة العامة للاستثمار مقابل الموافقة المبدئية على المشروعات الاستثمارية ، والغاء ضريبة الدمغة النسبية على رؤوس الأموال ، وبالنسبة لنشر عقود التأسيس والأنظمة الاساسية للمشروعات التي تتخذ شكل شركات ، فقد تقرر الغاء أعباء الاشـهار ، وتخفـيض رسوم التوثيق بالشهر العقاري ، واختصار عـدد المـستندات المطلوبـة لتأسـيس شـركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة الى ثلاثة مستندات فقط بدلا مـن ١٧ مستند .

د – في مجال الصرف الأجنبي :

تم التوحيد الكامل لسعر صرف الجنيه المصري والتحرير الكامل لكافة المعاملات مـع العـالم الخارجي مع السماح لشركات الصيرفة بمزاولة نشاطها في سوق الصرف .

هـ – في مجال تحرير المبادلات التجارية :

تم تطبيق نظام جداول "التعريفة الجمركية" والنزول بنسبة التعريفة تمشيا مع مقررات الجات ، مع التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية .

و – في مجال الاصلاح النقدي :

تم زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية تمشيا مع مقررات لجنة بازل وتحرير أسعار الفائدة ، وإصدار أذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، كما تـم الـسماح بإصـدار صناديق الاستثمار ، وإنشاء شركات للسمسرة والتداول .

ز – تبني برامج الخصخصة :

حيث تضمن ذلك طرح بعض الأصول للبيع وبما لايقل عن ٢٥ شركة كل عام .

م – نتائج برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر :

بدأ الاقتصاد المصري في جني ثمار الاصلاح الاقتصادي ، وكان الأداء الاقتصادي المصري قويا ويفوق جميع التوقعات ، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر١% عام ٩٢/٩١م (بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي) الى ٩ر٤% في عام ٩٦/٩٥م ويتوقع أن يصل الى ٧ر٥% في عام ٩٧/٩٦م ، وأيضا انخفض معدل التضخم من أكثر من ٢٠% قبل بدء تنفيذ البرنامج الى نحو ٢ر٧% عام ١٩٩٦م، ويتوقع أن يصل الى حوالي ٦% في عام ١٩٩٧م

كما أمكن تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من حوالي ٢٢% قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي الى ٣ر١% عام ٩٦/٩٥م ويتوقع أن يصل الى أقل من ١% في عام ٩٧/٩٦م ، وزادت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي المصري حتى بلغت ١ر١٩ مليار دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٦م ، أما فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية فقد انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات السلعية الى ٤٣% في عام ٩٦/٩٥م مقابل ٥٣% عام ٩٤/٩٣م .

كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، إذ بلغ نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي عام ٩٦/٩٥م حوالي ٦٥% مقابل ٢ر٥٧% في عام ٩٢/٩١م (قبل تنفيذ البرنامج) ، أما استثمارات القطاع الخاص فقد بلغت نسبتها ٥٠% في عام ٩٦/٩٥م مقابل ٤٢% عام ٩٢/٩١م ومن المستهدف أن تتراوح مابين ٧٠ - ٧٥% مستقبلا .

أما بالنسبة لسوق المال فقد بلغ عدد المشروعات المنشأة في اطار القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ نحو ١٦٧ شركة جملة رؤوس أموالها ٥٣٢ مليون جنيه حتى ١٩٩٧/٣/٣١م ، وبلغت قيمة التداول في عام ١٩٩٦م حوالي ١١ مليار جنيه ، وبلغ رأس المال السوقي في نهاية ١٩٩٦م نحو ٤٨ مليار جنيه ، أما عن الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٩٧م فقد بلغت قيمة التداول ٢ر٧ مليار جنيه ورأس المال السوقي ٦٠ مليار جنيه .

وفيما يتعلق بتطبيق برنامج الخصخصة وماتم انجازه ، فقد تم تخصيص مافيمته ١١ مليار جنيه من أصول شركات القطاع العام ، كما تم اعداد أصول للتخصيص تبلغ قيمتها ٧ مليار جنيه ، وتم بيع ماقيمته ٤ مليار جنيه للعاملين بالشركات التابعة ، ولقد حددت الشركات

القابضة التي تضمن البرنامج إعادة هيكلتها حوالي ٦٨ مؤسسة وشركة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٤م .

برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية

٣- المملكة المغربية

أ - ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

اضطرت الحكومة المغربية في ضوء ظهور اختلالات في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات نتيجة للتحول السلبي في شروط التبادل التجاري إلى تطبيق برنامج تصحيح شامل ، وابرام أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٣م ، وكان من أهم ملامح الاصلاح الاقتصادي خفض الدعم على السلع الغذائية والتموينية وخفض معدلات نمو الائتمان المحلي ، وتخفيض الانفاق الاستثماري والعام ، واستحداث ضريبة على القيمة المضافة VAT ، وتحرير أسعار السلع ، وتحرير التجارة الخارجية ، ورفع أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات ، وجعل الدرهم المغربي قابلا للتحويل في أسواق الصرف الأجنبي ، وتطبيق برنامج للخصخصة .

ب - نتائج البرنامج :

في ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٣م استطاعت المغرب أن تحقق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي من مجموع الدول ذات المديونية العالية خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٩٠م حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة ٤% مقابل معدلات تراوحت بين ١ر٥ - ٢ر٥% في الدول الأخرى ، وقد واصل معدل النمو الاقتصادي المغربي ارتفاعه ليصل إلى ١٢ر١% في عام ١٩٩٤م ، وإن كان قد سجل معدلاً سالباً بلغ ١% في عام ١٩٩٥م وذلك نتيجة لموجة الجفاف التي شهدها المغرب في ذلك العام ، والتي كان لها انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي ، كما تم تقليص العجز الكلي في الميزانية من ١٠ر٤% في عام ١٩٨٣م (قبل تنفيذ برنامج الاصلاح) الى ٤% في عام ١٩٩٠م ثم الى ٣% في عام ١٩٩٣م وان ارتفع الى ٥ر٣% في عام ١٩٩٥م .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فقد شهدت منذ بداية التسعينات ارتفاعا مستمراً ، حيث تصاعد صافي الاستثمارات المباشرة من ٤٦٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣م الى ٥٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤م أي بزيادة بنسبة ٢٣% ، كما ارتفع صافي استثمارات المحفظة خلال نفس الفترة من ٢٤ مليون دولار الى ٢٣٨ مليون دولار أي بزيادة بنسبة ٩٠٠% ، ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في استثمار المحفظة الى الاقبال الكبير من جانب المستثمرين الأجانب على شراء أسهم شركات القطاع العام التي طرحتها الحكومة للبيع في البورصة في اطار عملية الخصخصة .

والواقع أن برنامج الخصخصة في المغرب يمثل جزءا مهما ومكوناً عضويا لبرنامج الاصلاح الهيكلي الخاص بالمغرب ، حيث استطاعت الحكومة المغربية من خلال تخفيض أعباء مشاريع القطاع العام عن ميزانية الدولة التي وصلت الى ٢ر٤% من الناتج المحلي الاجمالي في بداية الثمانينات إلى أقل من ١% خلال العام الأخير .

٣- تونس :

أ - ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

تحول الاقتصاد التونسي منذ بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٦م من اقتصاد يتميز بهيمنة القطاع العام الى اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على آليات السوق ، وقد استهدف البرنامج تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وأسعار الفائدة ، وتشجيع الاستثمار الخارجي واجراء الاصلاحات الهيكلية في القطاع العام ، وطرح أسهم بعض شركاته للاكتتاب العام ، فضلا عن تحديث النظام المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية التي أنشئت في عام ١٩٩٠م ، واصلاح النظام الضريبي ، وتحرير المعاملات المالية الخارجية ، وتحويل الدينار التونسي الى عملة قابلة للتحويل ، وانشاء سوق صرف العملات فيما بين البنوك ، واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص .

ب - نتائج البرنامج :

حقق الاقتصاد التونسي خلال الأربعة أعوام الأولى من المخطط الثامن ١٩٩٦/٩٢م معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٨ر٤% سنويا ، مقابل معدل بلغ ٥ر٣% في عام ١٩٩٠م وقد أمكن تحقيق هذا المعدل خلال سنوات الخطة ١٩٩٦/٩٢م بفضل الأداء الجيد في قطاعات الصناعة والصادرات والسياحة ، وارتفعت نسبة الادخار الى ٧ر٢١% من الناتج ، بينما تقلص عجز الموازنة العامة الى ٦ر١% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥م بعد أن

سجل ٣ر١٠% في عام ١٩٩٠م ، حيث استطاعت الحكومة التونسية زيادة ايرادات الموازنة بنسبة تجاوزت ٢٠% ، وذلك في ضوء الارتفاع في الايرادات الضريبية في اطار الاصلاح الضريبي الشامل ، كما تم التحكم بصورة أفضل في المديونية الخارجية ، حيث لم تمثل خدمة الدين سوى ٢٠% من عائد الصادرات من السلع والخدمات .

وفي مجال السوق المالية ، فقد جاء انشاء بورصة تونس في عام ١٩٩٠م كنتيجة حتمية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي ، وقد حققت البورصة ارتفاعا ملحوظا في قيمة التداول الكلي خلال عام ١٩٩٥م ، اذا ارتفعت من ٥٣١ مليون دينار في عام ١٩٩١م الى ٩٢٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥م ، مسجلة زيادة بنسبة ٧٥% ، ومن جهة أخرى سجل مجموع رأس المال العام في البورصة تطورا كبيراً ، إذ تضاعف مستواه أكثر من ثمان مرات خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م ليبلغ ٣٦٥٥ مليون دينار ، وشهدت العلاقة بين مجموع رأس المال في البورصة واجمالي الناتج المحلي تقدما ملحوظا (وهي علاقة لقياس مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد) حيث ارتفعت الى ٢ر٢١% في عام ١٩٩٥م مقابل ٨ر١٥% في عام ١٩٩٤م وكانت هذه النسبة قد سجلت ١ر٤% ، ٨ر٦% في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٣م .

أما فيما يتعلق ببرنامج الخصخصة فقد تمكنت السلطات التونسية في اطار برنامج الحكومة القائم على استراتيجية البدء بتخصيص المؤسسات الضعيفة من تخصيص ٤٨ منشأة من أصل ٨٠ منشأة ، وقد حققت هذه العملية موارد للدولة بلغت قرابة ٢٠٠ مليون دينار .

٤- الأردن :

أ - ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

قامت الأردن في عام ١٩٨٩م بتوقيع برنامج تصحيح هيكلي اقتصادي مع صندوق النقد الدولي لمدة خمس سنوات ، وقد تضمن الاتفاق بنودا تدعو إلى رفع الدعم وتخفيض عجز الموازنة من خلال فرض ضرائب جديدة في عام ١٩٨٩م ، ١٩٩١م بهدف ترشيد الاستهلاك ، وعقب أزمة الخليج وتراجع تحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج والذين قدر عددهم بـأكثر من ٣٠٠ ألف أردني فضلا عن فقدان أسواق الخليج التصديرية ، فقد لجأت الأردن إلى عقد اتفاق ثان في عام ١٩٩١م مع صندوق النقد الدولي لمدة ٧ سنوات حتى عام ١٩٩٨م ، وفي ضوء ذلك وافق نادي باريس في منتصف عام ١٩٩٢م على إعادة جدولة حوالي ٩٠٠ مليون دولار ، وقد تضمن الاتفاق الثاني مع الصندوق أهدافا من شأنها تضييق العجز في الحساب الجاري وتخفيض التضخم ، وإعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات المصرفية ، والحد من توسع عرض النقود ، وخفض الانفاق والاستهلاك الحكومي والخاص ، وخفض معدل البطالة ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض الجمارك على الواردات ، وفرض ضرائب على انتاج السلع بالاضافة إلى ضريبة المبيعات ، وكذلك اللجوء إلى بيع المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وادخال تعديلات جوهرية على قانون تشجيع الاستثمار .

ب - نتائج البرنامج :

حققت الأردن نمواً قياسياً في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٢م بلغت نسبته ١٧٫٢% بالأسعار الجارية و ١١٫٣% بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٥م متجاوزة في ذلك معدل النمو الذي استهدفه صندوق النقد الدولي والبالغ ٤% ، حيث سجلت الأردن أعلى نسبة استثمار في تاريخها في عام ١٩٩٢م ، إذ قدرت نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي ٣٠% مقابل ٢٢% في عام ١٩٩١م وبلغت مساهمة رأس المال الخاص والحكومي ٣٦% والأجنبي ٩% .

هذا وقد واصل معدل النمو الاقتصادي تسجيله لمعدلات مرتفعة في السنوات التالية بلغ ١ر٩% في عام ١٩٩٣م ونحو ١٠% في عام ١٩٩٤م ، كما سجل فـي عـام ١٩٩٥م معـدلاً بلـغ ٣ر١٠% بالأسعار الجارية ، وكان الأردن قد تعرض في عام ١٩٨٨م لأزمة اقتصادية حـاده تسببت في ارتفاع معدل التضخم إلى ٢٦% في عام ١٩٨٩م انخفض إلى ٢ر٨% فـي عـام ١٩٩١م والى ٤% في عام ١٩٩٢م وهو معدل يقل عن أهداف برنامج التصحيح الاقتـصادي البالغة ٧% لعام ١٩٩٣م ، ٥ر٤% لعام ١٩٨٨م .

أما بالنسبة لميزانية الدولة فقد نجحت الأردن في تحقيق جانب كبير في ميدان المالية العامـة نتيجة استمرارها في تبني نهج الاصلاح المالي واتباع سياسة مالية انضباطية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي ، وتمكنت في هذا الميدان من تحقيق خفض مستمر في العجز الكلي للميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك من نحو ٨ر٦% في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٣ر١% في عام ١٩٩٥م ، حيث ارتفعت الايرادات العامة بنـسبة ٦٦% في عام ١٩٩٥م عن مستواها في عام ١٩٩٠م بينما ارتفعت النفقات بنسبة ٣٣% .

وفي مجال التخصيص باشرت الحكومة الأردنية تحويل عدد من المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة عامة ، كخطوة أولى تجاه التخـصيص ، شـملت مؤسـسة المواصـلات الـسلكية واللاسلكية ، ومرفق الكهرباء ومؤسسة النقل العام والخطوط الجوية الملكية .

٥- الجزائـر

أ – ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي :

عقب انخفاض أسعار البترول في عام ١٩٨٦م ، ادركت الجزائر أهمية اجراء تحولات جذريـة في اقتصادها حيث تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام ويعتمد على التخطيط المركـزي إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ويسير حسب آليات السوق ، ويعتبر عـام ١٩٩٤م البداية الفعلية للاصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر حاليا عندما وقعت اتفاق مساندة مـع صندوق النقد الدولي لمدة عام ، واستمرت الجزائر في الاصلاحات التي شملت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بعد توقيعها لاتفاق ثان مع الصندوق في مايو ١٩٩٥م لفترة ثلاث سنوات .

وقد شمل برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ادخال تعديلات على نشاط البنـك المركـزي والتي تضمنت توسيع نطاق صلاحياته واصدار قانون النقد والائتمان في عام ١٩٩٠م ، كمـا قامت الدولة في عام ١٩٩٣م بإعادة رسملة بنوك القطاع العام الخمسة الكبرى بهدف تقويـة القاعدة الرأسمالية لهذه البنوك ، والسماح للبنوك بالتوجه إلى السوق المالي للحصول علـى

التمويل بدلا من اللجوء إلى خزانة الدولة ، ووضع سقوف ائتمانية على القروض التي تمنحها البنوك بحيث لاتزيد عن ٢٥% من الودائع ، كما تضمن برنامج الاصـلاح الرفـع التـدريجي للدعم على عدد من السلع ، حيث بلغت نسبة تحرير الأسعار الاستهلاكية ٩٠% في نهاية عام ١٩٩٥م ، والعمل على تخفيض العجز في الميزانية العامة ، وتخفيض معدل التضخم .

كما تم في شهر ابريل ١٩٩٤م تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة ٤٠% في اطـار برنامج التصحيح ، واعطاء أولوية للاستثمارات الأجنبية حيث صدر في يناير ١٩٩٤م قـانون الاستثمار الذي يقدم جميع الضمانات المعمول بها دولياً للمستثمرين الأجانب .

ب – نتائج البرنامج :

استطاعت الجزائر بفضل برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها مـن تحقيـق نتـائج ايجابيـة انعكست في ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حيـث سـجل بالأسـعار الجاريـة ٧ر٢٣% في عام ١٩٩٢م انخفض ٢ر١١% في عام ١٩٩٣م ، ثم عاود ارتفاعه مرة أخرى في عامي ١٩٩٤م ، ١٩٩٥م حينما سجل ٩ر٢٦% ، ٩ر٣٣% على التوالي .

أما بالنسبة للعجز في الميزانية فقد انخفض من ٤ر٤% من الناتج المحلـي الاجمـالي عـام ١٩٩٤م إلى ٥ر١% عام ١٩٩٥م ، حيث ارتفعت الايرادات العامة بنسبة ٧ر٢٣% وذلك في ضوء زيادة الايرادات الضريبية بنسبة ٣٧% ، وكانت نسبة العجز في الميزانية إلـى النـاتج المحلي الاجمالي قد بلغت في عـامي ١٩٩٠م ، ١٩٩١م نحـو ٣ر١٠% ، ١ر١٠% علـى التوالي.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد كان الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في عـام ١٩٩٤م يحدد السقف في معدل التضخم عند ١ر٣٥% خلال الفتـرة مـن يوليـو ١٩٩٤م - يونيـو ١٩٩٥م ، ولكن في الثماني شهور الأولى من عام ١٩٩٥م ارتفع الـرقم القياسـي لأسـعار المستهلك بحوالي ١٦% ، وبالنسبة لعام ١٩٩٥م وصل معدل التضخم إلى ٨ر٢٩% ، ورغم أن هذا المعدل يتجاوز المعدل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٥م والذي حـدد نسبة ٢٣% إلا أنه لايتجاوزه بكثير ، وكان من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق معـدل التضخم المستهدف لسنة ١٩٩٥م هو الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدينار خاصـة فـي الربع الثاني من عام ١٩٩٥م ، بالاضافة إلى الرفع التدريجي للدعم على عـدد مـن الـسلع الاستهلاكية ، وبالتالي إذا قارنا مستوى التضخم مع معدلات النمو نجد أن النتيجة ليست كمـا أظهرتها الأرقام المشار إليها .

الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية

٢/١

إذا كان لبرامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها الدول العربية الكثير من الايجابيات ترتكز أهمها في تصويب أوضاع الميزانية ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتقليص العجز المالي ، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، وتخفيض معدل التضخم ، إلا أن هذه البرامج قد أظهرت أنه يترتب على عملية التصحيح خاصة في المدى القصير وخلال المرحلة الانتقالية تكلفة اجتماعية لايمكن تجاهلها (وقد نضطر إلى دفع تكاليف عالية ووضع برامج لعقود إصلاح ما أفسدته برامج الاصلاح الاقتصادي في سنوات ، فارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تصاعد معدلات الجريمة والانحراف وفقدان الأمن الاجتماعي وزعزعة الأمن وغيرها لاتنمو إلا في ظل مثل هذه الظروف) .

فسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي قد ينجم عنها آثار انكماشية ، وتخفيض في الدخول الحقيقية ، ومستويات الاستهلاك في ظل اجراءات تخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية ، كما تتضمن خفضا عاما في مستوى الانفاق على قطاعات هامة كالصحة والتعليم ، وفرض زيادات على رسوم الخدمات الحكومية ، وتحميل أعباء ضريبية جديدة خاصة على محدودي الدخل ، وفقدان بعض العاملين لوظائفهم في ظل تبني سياسة الخصخصة وبالتالي تزايد معدل البطالة .

وسوف نتعرض فيما يلي لأهم الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية التي عقدت اتفاقات تصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي .

١- تفاقم مشكلة البطالة :

تتفاقم مشكلة البطالة في ظل برامج التصحيح الهيكلي نتيجة الاستغناء والتسريح في المشروعات العامة ، وافلاس العديد من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) نتيجة فتح باب الاستيراد ورفع الاجراءات الحمائية ، وتظهر هذه المشكلة خاصة في المراحل الأولى للتصحيح وادخال تعديلات على قانون العمل ، والضعف النسبي في الانتاجية وخاصة في مؤسسات القطاع العام ، والأثر السلبي لسياسات الأسعار والأجور على قدرة الاقتصاد في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل .

وتشير الاحصاءات المتوافرة عن الدول العربية التي تطبق برامج الاصلاح الاقتـصادي إلـى تصاعد معدلات البطالة ، حيث بلغت أقصاها في الجزائر ، وارتفع معدل البطالة مـن ٧ر٩% في عام ١٩٨٥م إلى ٨ر١٩% في عام ١٩٩٠م وليواصل تصاعده إلى ٧ر٢٠% فـي عـام ١٩٩١م والى ٨ر٢٣% في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٣ر٢٤% في عام ١٩٩٣م ، أما في تـونس فقد تزايد معدل البطالة من ٩ر١٢% في عام ١٩٨٤م إلى ٤ر١٣% في عام ١٩٨٩م ثم إلـى ١٥% في عام ١٩٩١م (ولم تتوافر أرقام عن السنوات التالية) ، وفي الأردن ارتفـع معـدل البطالة من ٤ر٥% في عام ١٩٨٤م إلى ٨ر١٩% فـي عـام ١٩٩٠م وان انخفـض إلـى ٨ر١٨% في عام ١٩٩١م ، أما بالنسبة إلى المغرب فقد تزايد معدل البطالة من ٣ر١٤% في عام ١٩٨٧م إلى ٤ر١٥% في عام ١٩٩٠م والى ٣ر١٧% في عام ١٩٩١م وان انخفض إلى ١٦% في عام ١٩٩٢م .

الجدير بالذكر أن البطالة تتركز في هذه الدول بصورة رئيسية لـدى الـشباب حيـث تـشير الاحصاءات إلى أن حوالي ٦٥% من السكان في الجزائر هم من الشباب دون سن ٢٥ عاما ، ولقد بلغت نسبة استيعاب دون سن ٢٥ عاما ٦٦% من اجمالي العاطلين عن العمل خلال عام ١٩٨٩م ، واستمرت كذلك في الأعوام التالية ، وفي تونس تشير بيانات عام ١٩٨٩م إلى أن أكثر من ٤٧% من العاطلين هم من الشباب ممن تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة . أما في المغرب فقد بلغت نسبة العاطلين من ذوي الأعمار مابين ١٥ - ٢٤ عاما نحو ٤١% في عام ١٩٩٤م ، ونحو ٤٧% بين ذوي الأعمار مابين ٢٥ - ٣٤ عاما ، كما تشير الاحصاءات إلى أن عـدد الشباب من سكان دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٥٠% (وهذه الفئة العمرية هي التي يخشى منها إن لم تجد العمل المناسب أن تسبب القلاقل الأمنية والاجتماعية)

وقد ظهرت مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي بأنواعها الصريحة والمقنعة ، بل إن هناك بطالة مستوردة ، وان كانت لاتوجد احصاءات دقيقة عنهـا ، إلا أن هـذه الظـاهرة ملموسة .

يتضح مما سبق أن البطالة في الدول العربية المذكورة تتركز في فئـة الـشباب ممـا يخلـق مشكلات أمنية واجتماعية شديدة الخطورة .

الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها بعض الدول العربية

٢/٢

٣– تزايد عدد السكان تحت خط الفقر وسوء توزيع الدخل :

أثرت برامج الاصلاح الاقتصادي بشكل سلبي على الفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود ، وقد جاء هذا التأثير من خلال سياسات تحرير الأسعار التي تضمنتها برامج الاصلاح ، والتي شملت خفض الدعم على السلع التموينية ، ورفع أسعار شرائح استهلاك الكهرباء ، وزيادة أسعار المواصلات العامة والخاصة من خلال زيادة أسعار المنتجات البترولية وخاصة البنزين ، وتحريك إيجار المساكن ، وزيادة أسعار الخدمات الصحية ... الخ .

وتشير الاحصاءات إلى أن الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية ضمن عملية التصحيح الهيكلي كان لها انعكاسات سلبية على الفئات محدودة الدخل .

ففي **الأردن** أدى الانكماش الذي شهده الاقتصاد الأردني خلال النصف الثاني من العقد الماضي إلى تخفيض الدخول الحقيقية للأفراد حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يقعون دون حد الفقر إلى خمسة أضعاف ، حيث ارتفعت من ٣% في عام ١٩٨٦م إلى ١٥% في عام ١٩٩٢م ، كما ارتفعت الفجوة بين خط الفقر ومتوسط الانفاق العائلي للطبقة الفقيرة فبلغت ٣ر٧% في عام ١٩٩٢م بالمقارنة مع ٣ر٠% في عام ١٩٨٦م ، وتقدر السلطات الأردنية أن ٣ر٣١% من العائلات انحصرت خلال عام ١٩٩٢م دون خط الفقر المطلق .

وفي **الجزائر** تشير بيانات الدخل والانفاق العائلي لعام ١٩٨٩م إلى أن السواد الأعظم من السكان تمركز خلال ذلك العام حول مستويات منخفضة من الاستهلاك ، حيث جاء حوالي ٧٠% من السكان بين الحد الأدنى للأجور في ذلك العام (والبالغ ١٥٠٠ دينار) وبين متوسط الانفاق الفردي (البالغ ٩٠٠٠ دينار) ، كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية - إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بلغ ٥ر٩% في عام ١٩٩٢م .

وفي **مصر** تتركز البطالة بين الشباب في فئة العمر ١٥ - ٢٤ وقد تراوحت في بعض محافظات مصر بين ٣٨٫٧% ، ٤٩% ، وتشير الاحصاءات إلى أن نصيب أفقر ٤٠% من السكان يبلغ ١٩٫٧% من اجمالي الدخل على مستوى الدولة ، وتبلغ هذه النسبة ٢١٫١% في محافظات الصعيد مما يوضح عدم العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، ويلاحظ أن معدلات التفاوت بين توزيع الدخل وان كانت كبيرة بين محافظات مصر فانها تظهر بصورة أوضح داخل المحافظات الحضرية ، فأغنى ٢٠% من سكان مصر يحصلون على دخل يعادل حوالي سبعة أمثال الدخل الذي يحصل عليه أفقر ٢٠% من سكانها ، ويوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي في مصر عام ١٩٩٤م أن الفقراء في مصر يمثلون ٤٠% من سكان محافظات الصعيد ، و ٢٨٫٧% من سكان الوجه البحري عام ١٩٩١/٩٠م ، وأن ١٧٫٢% من السكان يعيشون في حالة فقر مدقع.

أما في **المغرب** فقد أظهرت دراسة أعدها مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية التابع لوزارة شئون السكان المغربية أن ٣٫٥ مليون شخص أي بنسبة ١٣٫١% من سكان المغرب يعيشون دون خط الفقر ، وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة "المحرومين" تبلغ أكثر من ٤١٫٩% وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفئة التي تعيش جنوب البلاد نحو ٦٨% .

٣- تدني نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات اجتماعية (صحية ، تعليمية ، مياه مأمونة ، صرف صحي)

تشير الاحصاءات إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات بلغت أدنى مستوى لها في المغرب تلتها الجزائر ثم تونس فالأردن ثم مصر .
ففيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية فقد بلغت في المغرب ٧٩% خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٨٨م ، بينما سجلت في الجزائر ٨٨% ، وفي تونس ٩٠% ، وفي الأردن ٩٧% ، وفي مصر ٩٩% .

أما بالنسبة لنسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة فقد سجلت في المغرب أدنى مستوى لها وبلغت ٥٤% ، تلتها الجزائر ٦٨% ، ثم مصر ٩٠% ، فالأردن وتونس ٩٩% .

وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي فقد بلغت أدناها في مصر وسجلت ٥٠% ، تلاها المغرب ٦٥% ، ثم الجزائر ٧٩% ، ثم تونس ٩٦% .

وفيما يتعلق بالتعليم فقد أدى ضغط الانفاق على التعليم وزيادة تكلفة الخدمات التعليمية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي إلى انخفاض نسبة من تم تسجيله في مراحل التعليم المختلفة من ذوي الأعمار مابين ٦ - ٢٣ سنة ، حيث بلغت النسبة أدناها في المغرب وسجلت ٣٧% في عام ١٩٩٠م ، تلاها الجزائر وبلغت النسبة ٦٠% ، ثم تونس ٦٢% ، فالأردن ٧٣% ، أما في مصر فقد بلغت نسبة من تم تسجيله في مراحل التعليم المختلفة ٦٦% .

أما في دول مجلس التعاون الخليجي فتوجد أحياء عديدة بالمدن لايوجد بها شبكة للصرف الصحي ناهيك عن المناطق الريفية ، كما أن هناك مشكلة بدأت تطفو على السطح وهي مشكلة ازدياد عدد الطلاب عن عدد الفصول المتوفرة مما اضطر بعض الدول إلى عدم قبول أبناء الوافدين الذين كانوا يتلقون التعليم مجانا ، وإن كان التوسع في المدارس الخاصة يبدو أنه الحل الذي استوعب جزءاً كبيراً من أبناء الطبقات الميسورة ، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة لإيجاد حلول جذرية .

أما بالنسبة للمياه فتتكلف هذه الدول مبالغ باهظة في تحلية مياه البحر ولم يتوافق مع ذلك وجود برامج ثقافية تشير إلى أهمية المياه وتكلفتها الأمر الذي ينعكس في سلوك المواطنين تجاه هذا المورد الهام .

كيفية مواجهة الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية

ولمواجهة مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبنتها الدول العربية ، وتخفيف وطأة إجراءات الاصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل ، فقد سعت هذه الدول إلى تعزيز البرامج والآليات التي تعمل من خلالها لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة التي أضيرت من عمليات الاصلاح الاقتصادي ، وقد شملت هذه الجهود انشاء صناديق اجتماعية تكون مهمتها تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في صورة قروض لتمويل الأنشطة الانتاجية التي تخلق فرص عمل ، وتقديم المعونات والمساعدات النقدية والعينية للفئات المتضررة ، وكذلك إعادة التدريب والتأهيل للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم ، وتشجيع المشاريع الصغيرة ، كما لجأت الدول التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي إلى اصلاح النظام الضريبي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وانشاء آليات جديدة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية للعائلات ذوي الدخول المنخفضة ، ولقد تم ذلك بدرجات متفاوتة إلا أن أثرها النهائي محدود .

تقييم عام لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية :

حققت برامج الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية خاصة تلك التي عقدت اتفاقات مساندة مع صندوق النقد الدولي نتائج طيبة على صعيد تقوية الأوضاع المالية الداخلية والخارجية واستعادة التوازن الكلي ، وعلى صعيد ترشيد هيكل الحوافز وتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها .

وكما أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أوائل شهر مايو ١٩٩٧ حول نتائج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في كل من مصر والأردن والمغرب والجزائر وتونس ، إلى أنه بالرغم من أن هذه الدول سجلت في أوائل الثمانينات عجوزات كبيرة في موازناتها العامة وارتفاعا في معدلات التضخم وزيادة أعباء الدين الخارجي إلا أن هذه الدول استطاعت في النصف الثاني - بفضل برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها - من تحقيق نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بالاختلالات المالية ، واصلاح النظم الضريبية ، وتقليص معدلات التضخم ، وتحرير التجارة الخارجية .

إلا أنه وعلى الجانب الآخر فإذا كانت الدول العربية اعطت اهتماما كبيرا ببـرامج التخـصيص وتزايد دور القطاع الخاص ، فمن الملاحظ أن هذه الدول لم تعط الاستثمار الزراعي الاهتمـام الكافي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذا خصص الجزء الأكبـر مـن الاسـتثمارات لقطاعات التجارة والخدمات والصناعة وانخفضت الاستثمارات الزراعية خلال عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها اليمن بنسبة ٦٥% والجزائر بنـسبة ٣٩% وفي مصر بنسبة ٧% .

كما انعكست الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في تزايد معدلات البطالة وتصاعد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، في الوقت الذي انخفضت فيه نـسبة الـسكان الـذين يحصلون على خدمات صحية وتعليمية ، وكذلك هؤلاء الذين يحصلون على مياه نقية آمنـة ، وصرف صحي ، كما انعكست الآثار السلبية لهذه البرامج في انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وسوء توزيع الدخل بينهم .

أما بالنسبة للدول الخليجية فقد يكون المطلوب منها الاستمرار في خفـض النفقـات العامـة وتقليص الدعم ، واصلاح النظام الضريبي ، والتسعير الحقيقي للخـدمات الاجتماعيـة وذلـك وصولاً إلى احداث توازن في الموازنة العامة ، هذا فضلاً عن الاتجاه بـصورة جديـة نحـو خصخصة المؤسسات العامة ، والاستمرار في إزالة القيود التي لاتسمح للمستثمرين الأجانـب بتملك أسهم ، ودعم ومساندة القطاع الخاص .

هل تتمشى برامج الاصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق مع ظروف كل دولة

اتسمت تجربة النمو في الدول التي طبقت برامج اصلاح اقتصادي منذ بداية عملية الاصلاح باختلافات كبيرة بين الدول التي بدأت عملية الاصلاح مبكرا واتبعت أكثر السياسات جرأة وتلك الدول التي بدأت الاصلاح في مرحلة لاحقة وكانت جهود الاصلاح وتحقيق الاستقرار بها أقل اتساقاً .

فإذا نظرنا إلى عملية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الحكومية عن طريق فرض قيود متشددة على ميزانياتها ، فإن هذا الأمر يتطلب فرض الامتثال الضريبي والاقلال من الاعانات والائتمانات الموجهة والاستعداد لفرض وتنفيذ أحكام الافلاس على المؤسسات المعسرة ، غير ان المخاوف الاجتماعية والسياسية في كثير من الدول التي طبقت برامج اصلاح اقتصادي قد دفعت السلطات إلى الاحجام عن تنفيذ هذه الاصلاحات بشكل كامل خاصة أن برامج التأمين ضد البطالة وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي قد اعتبرت غير ملائمة للتعامل مع الحجم الكبير للعمالة الزائدة عن الحاجة .

ونتيجة للاحجام عن إعادة هيكلة المؤسسات بشكل كامل فقد وجدنا أن أكثر الدول معاناة من أكبر انخفاضات في الناتج هي التي تتسم بأقل معدلات البطالة ، وعلى العكس من ذلك تميل معدلات البطالة إلى الارتفاع بدرجة أكبر بكثير في الدول الأكثر تقدما في عملية الاصلاح الاقتصادي .

إن أحد التحديات التي تواجه دول التحدي الاقتصادي هو التأكد من توفر الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار حيث تعاني هذه الدول من انخفاض معدل الادخار بشكل ملحوظ ، ومما يزيد من هذه المشكلة الاتجاهات الديموغرافية المعاكسة لمعظم هذه الدول حيث زادت نسبة الشباب مما يدفع بكبار السن نحو التفكير في التقاعد المبكر ، وبالتالي فإن ارتفاع نصيب أصحاب معاشات التقاعد ينطوي على عبء كبير على الأنظمة العامة لمعاشات التقاعد والرعاية الصحية مما يؤثر سلبياً على معدلات الادخار .

ان وصفة (روشتة) الاصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي لجميع دول العالم والتي تتركز على مبدأ الحرية الاقتصادية دون مراعاة لظروف كل منها يترتب عليها آثار

سلبية قد تتطلب في المستقبل إصلاحات أخرى قد تكون أكثر تكلفـة مـن بـرامج الاصـلاح الاقتصادي ذاتها ولذلك فعلى الدول التي تطبق برامج الاصلاح أن لاتأخذ بروشتة الصندوق إلا مع مايتناسب مع أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، ولتأخذ من السياسة الليبرالية التي طبقت في بعض دول العالم الأكثر تقدماً - ومنها الولايات المتحدة الأمريكيـة - العبـرة والعظة ، فالسياسة الانكماشية التي نتجت عن تعويم سعر الفائدة بهدف ضبط معـدلات نمـو عرض النقود لمكافحة التضخم كان تأثيرها سلبي للغاية ومن ثم كان تأثيرها كبيراً على زيادة معدلات البطالة ، فقد أدى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع الدولارية إلى ارتفاع شديد في سعر صرف الدولار تجاه العملات الأجنبية في أسواق النقد الدولية وهو الأمر الذي انعكس مباشرة في ارتفاع أسعار الصادرات الأمريكية (مقومة بالعملات الأجنبية) ومن ثم إلى خفض الطلـب عليها من ناحية والى زيادة واردات الولايات المتحدة نظرا لانخفاض أسعارها (مقومة بالدولار الأمريكي) من ناحية أخرى ، هذا التدهور الذي حدث في صادرات منتجات الصناعة الأمريكية والزيادة التي حدثت في استيراد كثير من بدائل هذه المنتجات أدت إلـى ضـرر بليـغ بالـصناعات التحويلية الأمريكية .

واذا كان ماسبق أحد المؤشرات السلبية الناتجة عن تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية فـي دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فما بالنا بأوضاع الدول النامية ! .

كذلك فان تطبيق سياسة الخصخصة ضمن حزمة الاصلاح الاقتصادي التي ينادي بها صندوق النقد الدولي ، فبجانب أنها تؤدي إلى تزايد معدل البطالة الفوري نتيجة لتسريح العديـد مـن العمالة فانها سوف تؤدي إلى تزايد معدل البطالة المستقبلي ، فهؤلاء الذين يجـدون فرصـة العمل اليوم لن يكونوا بمنأى عن البطالة غدا إذا لم يواكبوا باسـتمرار الحاجـات المتغيـرة لمهارات العمل وتنمية قدراتهم الابداعية ، ومعنى ذلك أن شغل فرصة العمل الجديدة لن تكون ممكنة إلا أمام هؤلاء القادرين على تحمل نفقة التعليم والتدريب المرتفعة بينمـا أن سياسـة الليبرالية الاقتصادية التي يصر صندوق النقد الدولي على تطبيقها ترتكز أساسا على خفـض الانفاق الحكومي الموجه للتعليم والتدريب بل وخصخصة العملية التعليمية وجعل التعليم وقفـاً على الأغنياء .

إن روح ومباديء البرامج التي يدعمها الصندوق مشبعة بمباديء مدرسة النقديين (مدرسـة شيكاغو) وهي المدرسة التي ترجع كافة المشكلات الاقتصادية إلى القـضايا النقديـة وتهمـل الجوانب الحقيقية للأزمات ، ولاتأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والسياسية ، وقـد أدى التطبيق العملي لها في البلاد الرأسمالية الصناعية إلى زيادة البطالة وابطاء معـدلات النمـو

والانتاجية ، وإلى الفوضى والمغالاة في أسعار الفائدة ، وإلقاء كلفة استعادة التوازن النقـدي على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل ، فما بالنا بنتائج تطبيقها على الدول النامية التي تعـاني من الركود والفقر والتبعية .

واذا كان خبراء الصندوق يردون بالقول بأن تلك البرامج لاتفرض على هذه الدول بل تنـاقش مع حكوماتها ويوافق عليها المسئولون بإرادتهم ، وان ماينجم عنها من آلام ومصاعب هـي الجرعة التي يتعين تقبلها إذا شاء المريض أن يبرأ من مرضه ، وانه بعد فترة الآلام سيحقق البلد أوضاعا أفضل (كالتغلب على مشكلة التضخم وعجز الموازنة العامة ... الخ) فالواقع أنه بالنسبة للدول النامية التي قبلت وضع وتنفيذ هذه البرامج كان عنصر الاختيار أو الطواعيـة مفتقدا تماما فهي قد أجبرت في ظل أزماتها الاقتصادية الطاحنة وعجزها عن ايجـاد مخـرج على التوقيع على تلك البرامج والتعهد بتنفيذها ، حتى وإن أدى إلـى تخفـيض العجـز فـي الموازنة العامة ، فقد تمخض عنها زيادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة وعن حدوث موجة انكماشية شديدة ، وتقرير كـم هائـل مـن المزايـا والحوافز والضمانات التي تستهدف الارتفاع بمتوسط معدل الربح المتوقع لـرؤوس الأمـوال الأجنبية الخاصة ، وفتح أسواق هذه الدول أمام الواردات حتى ولو أدى ذلـك إلـى منافـسة موجهة للانتاج المحلي وغلق المصانع الوطنية وزيادة البطالة وتقليل الفائض الاقتصادي الذي يؤول للدولة ونقله إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وهذه هي - في الحقيقة - الأهداف التي تسعى إليها الليبرالية الجديدة التي صاغت سياساتها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وهي أهداف واضحة وتتسق تماما مع أهداف الدائنين والمستثمرين الأجانب .